الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/16/CUB/1

الجمعية العامة

Distr.: General
7 February 2013
Arabic
Original: Spanish

مجلس حقوق الإنسان
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل
الدورة السادسة عشرة
جنيف، ٢٢ نيسان/أبريل - ٣ أيار/مايو ٢٠١٣

تقرير وطني مقدم وفقاً للفقرة ٥ من مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان ٢١/١٦*

كوبا

* استُنسخت هذه الوثيقة كما وردت، وليس في محتوياتها ما يعبر عن أي رأي من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة.

الرجاء إعادة الاستعمال

المحتويات

		الفقـــرات	الصفحة
أولاً –	المنهجية وعملية التشاور	١-٢	٣
ثانياً –	الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوبا	٣-١٠	٣
ثالثاً –	الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوبا	١١-١٦٢	٤
	حقوق الأطفال من الجنسين	١٣-٢٠	٤
	الشباب	٢١-٢٥	٦
	البالغون الكبار	٢٦-٢٨	٦
	حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة	٢٩-٣٦	٧
	المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	٣٧-٤٤	٨
	تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية	٤٥-٤٧	٩
	الحق في الصحة	٤٨-٥٤	٩
	فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز	٥٥-٥٧	١٠
	الحق في التعليم	٥٨-٧٠	١١
	الخدمات التعليمية للسجناء	٧١-٧٥	١٣
	فرص حصول السجناء على الخدمات الدينية	٧٦	١٣
	الحق في السكن اللائق	٧٧-٨٢	١٣
	الحق في الغذاء الكافي	٨٣-٩٠	١٤
	فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات	٩١-٩٦	١٥
	عقوبة الإعدام	٩٧-٩٩	١٦
	حرية الدين	١٠٠-١٠٢	١٧
	الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية	١٠٣-١٠٧	١٧
	الحقوق الثقافية	١٠٨-١١٠	١٨
	احترام حرية الميل الجنسي والهوية الجنسانية	١١١-١١٣	١٨
	الممارسات الجيدة المعمول بها في مجال اتّقاء الكوارث الطبيعية المتسببة في إلحاق أضرار بالغة بالبلد والتخفيف من آثارها	١١٤-١٢٢	١٩
	التعاون الدولي في مجال الصحة	١٢٣-١٣٣	٢٠
	التعاون الدولي في مجال التعليم	١٣٤-١٤١	٢٢
	الحق في حرية تقرير المصير	١٤٢-١٤٤	٢٣
	تعاون كوبا مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	١٤٥-١٦٠	٢٣
	تعزيز نظام منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان	١٦١-١٦٢	٢٥
رابعاً –	الأولويات والعقبات والمشاكل	١٦٣-١٦٤	٢٦
خامساً –	الاستنتاجات	١٦٥	٢٧

أولاً- المنهجية وعملية التشاور[1]

١- يشمل هذا التقرير الفترة التي بدأت منذ تقديم كوبا تقريرها الأول إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل[2] ويركّز على التوصيات التي قبِلها البلد في دورة الاستعراض الأولى.

٢- وقد تولت وزارة العلاقات الخارجية تنسيق الفريق الوطني الذي أعدَّ مشروع التقرير[3] وعُني بتيسير متابعة تنفيذ توصيات عملية الاستعراض الدوري الشامل من جانب الكيانات المعنية في البلد. كما تولى هذا الفريق تنظيم المعلومات والإحصائيات وإدارة المشاورات بين عددٍ كبير من الأطراف المعنية في العملية، بما فيها منظمات المجتمع المدني.

ثانياً- الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوبا[4]

٣- منذ عملية الاستعراض السابقة لكوبا، كانت مبادرة المجلس الوطني للسلطة الشعبية إلى اعتماد المبادئ التوجيهية للسياسة الاقتصادية والاجتماعية أحد الأحداث عظيمة الأهمية في مجال إحكام النظام القانوني والمؤسسي للبلاد. إذ تهدف هذه المبادئ إلى ضمان النهوض والارتقاء بالمجتمع الكوبي، وتنميته المستدامة، وتحسين جودة حياة الكوبيين والكوبيّات، والتقدم نحو مجتمعٍ أكثر عدلاً وحريةً واستقلالاً وتضامناً وإنصافاً يوماً بعد يوماً، وكذلك إلى ضمان الدفاع عن استقلال البلاد وسيادتها.

٤- ويشارك كل من المجلس الوطني للسلطة الشعبية، ومجالس الدولة ومجالس الوزراء، وهيئات الدولة، كلٌّ في مجال تخصصه، في عملية إنشاء الإطار القانوني والمؤسسي للبلاد من أجل تحديث نموذجها الاقتصادي، مع استدامة الحفاظ على مبادئ العدالة الاجتماعية والمساواة والتضامن المميِّزة للمجتمع الكوبي.

٥- وقد واصل البلد تعزيز الطابع الديمقراطي لمؤسساته باعتماد قوانين وسياسات وبرامج ذات طبيعةٍ شعبيةٍ وتشاركيةٍ واضحة، وفقاً لأسمى تطلعات شعبه.

٦- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١٢، واصل البلد توطيد إطاره القانوني والمؤسسي في مجال حقوق الإنسان[5]. ففي شباط/فبراير ٢٠٠٩، صدّقت كوبا على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، كدلالة على التزامها الدائم بحماية حقوق الإنسان[6].

٧- واعتُمدت قواعد قانونية جديدة توسّع القاعدة التشريعية لحقوق الإنسان[7]، منها تلك المتعلقة بمنح الأراضي على أساس حق الانتفاع، والقواعد المتعلقة بالضمان الاجتماعي، والعمالة، والسكن، والأعمال الحرة، ضمن قواعد أخرى. ومن جانب آخر، يعكف البلد حالياً على إحراز تقدم في تحسين نظامه القانوني، بتنفيذ مجموعةٍ من التعديلات التي تفي باحتياجات المجتمع الكوبي[8].

٨- ويبرز من بين آخر هذه القواعد القانونية تدابير تحديث سياسة الهجرة، الواردة في المرسوم بقانون رقم ٣٠٢، الذي اعتمده مجلس الدولة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. إذ تُحسّن هذه التدابير العلاقات مع المهاجرين الكوبيين النازحين، في الوقت الذي تلغي فيه بعض اللوائح السابقة الناظمة لمسألة السفر إلى الخارج، التي ما زالت تُطبّق حتى الآن للحد من العواقب السلبية لتلاعب الولايات المتحدة الأمريكية المستمر بموضوع الهجرة.

٩- كما عُزِّز النظام المؤسسي فيما يتعلق بحقوق الإنسان[٩]. فمن بين مظاهر التقدم الأخرى، يعمل البلد من أجل تحسين جودة الأداء فيما يتعلق بإقامة العدل، مع التركيز خصوصاً على الحفاظ على ضمانات الإجراءات القانونية الواجبة في المحاكمات الشفوية، وكذلك خلال جميع مراحل الدعوى القضائية العادية، التي تشمل أيضاً المرحلة التحضيرية أو مرحلة التحقيق، عن طريق تحقيق تفاعلٍ أنجَع بين المتهم ومحاميه[١٠]. فضلاً عن ذلك، فقد حُسِّن مستوى الأداء القانوني لإجراءات الصلح في دعاوى الأسرة ومستوى الإجراءات القانونية المتعلقة بالعمل والاقتصاد.

١٠- وقد أثمرت هذه التدابير توسيع نطاق حماية حقوق الإنسان وأمن المواطن في البلاد، مما أسهم في توطيد العدالة الاجتماعية فيها. وإنفاذاً للإرادة السيادية لشعب كوبا، سيواصل البلد تحسين نظام حماية حقوق الإنسان فيه.

ثالثاً- الإنجازات والتحديات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوبا

١١- لقد حفّز البلد على اتخاذ تدابير ومبادرات متعددة في الأعوام الأربعة الأخيرة بغرض مواصلة إحراز التقدم في دأبه على أن يكفل للجميع التمتع بكل حقوق الإنسان والحريات الأساسية على أوسع نطاق ممكن[١١]. وفي الوقت نفسه، لا تزال كوبا تواجه سياسة الحصار التي فرضتها عليها حكومة الولايات المتحدة لأكثر من ٥٠ عاماً والتي تشكل انتهاكاً جسيماً ومنهجياً لحقوق الشعب الكوبي الإنسانية.

١٢- وتبرهن الدراسات التي أُجريت في الأعوام الأخيرة على إحساس المواطنين بالأمن في البلاد، النابع من هدوء الأجواء وسلامة النظام الداخلي والثقة في نظامي العدالة الجنائية والشرطة[١٢]. إضافةً إلى ذلك، فخلوّ البلد من المنظمات الإجرامية يتيح فعالية إنفاذ الحقوق الأساسية المقرّرة في الدستور.

حقوق الأطفال من الجنسين[١٣]

١٣- في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١، أجرى كل من وزارة العدل[١٤] ومركز دراسات الشباب، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، الدراسة الوطنية الثالثة الرامية إلى تحديث معرفة فئتي الأطفال والمراهقين من السكان بحقوقهما، بوصف ذلك جزءاً من مشروع تعميم حقوق الطفل والمراهق في كوبا.

١٤- وقد استُخدمت في الفترة المشمولة بالتقرير الإذاعة[١٥] والتلفزيون والسينما وغيرها من وسائط الإعلام الاجتماعي على نحوٍ أكثر فعالية من أجل تعميم حقوق الأطفال من الجنسين في البلاد.

١٥- وفي مجال التعليم، لدى البلد ١ ١٠٢ مركز رعاية وخدمة للرضّع والأطفال قبل سن الدراسة، ويبلغ عدد الأطفال المقيّدين بهذه المراكز ١١٠ ١٣٤ أطفال، مما يُفيد ٦٠٧ ١٢١ نساء عاملات.

١٦- علاوة على ذلك، فلدى البلد برنامج ذو طابعٍ اجتماعي قائم على جهود المجتمع المحيط بالطفل، إذ يقدم الرعاية التعليمية للأطفال من الجنسين قبل سن الدراسة بالاستفادة من إمكانيات كل أسرة لحفز نمو أبنائها. وتُقدَّم الرعاية بهذه الطريقة لنسبة ٧٠ في المائة من الأطفال غير الملتحقين بمؤسسات الأطفال، وإلى جانب الطريقة المؤسسية، يغطي البلد بوجهٍ عام نسبة ٩٩,٥ في المائة من الفئة العمرية من سن صفر إلى ست سنوات.

١٧- وفي المجال القضائي، اعتُمد في أيار/مايو ٢٠١٢ الأمر رقم ٢١٦ الصادر عن محكمة الشعب العليا، الذي يُجيز تحسين أدوات العمل المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات بهدف ضمان سيادة مصلحة الطفل العليا، وهي مسألة وثيقة الصلة بدور الحماية الذي تؤديه الأسرة. وقد أُلغي معيارُ التحديد المسبق للسن، ذو الطابع الإقصائي، الذي كان مُتبعاً في إعداد جلسات الاستماع. واستُعيض عنه بعملية تقييم نفسي، من جانب أفراد أو من جانب المؤسسة المعنية، لنطاق الفئات العمرية المرنة التي يكون فيها العامل المحدِّد مدى كفاية قدرة الطفل أو المراهق على التمييز ودرجة نضوجهما، مع مراعاة مصلحتهما العليا وقدرتهما، من حيث المبدأ، على التعبير عن نفسيهما باللغة الشفوية المنطوقة[١٦]. كما اعتُمدت منهجية بشأن إجراءات مثول القاصرين أمام المحكمة في هذه الحالات، مما يُسهم في تحسين جودة الأداء القضائي وفعاليته[١٧].

١٨- ومنذ عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١، استفادت ٣٧١ ١٩ أماً لطفلٍ ذي إعاقة شديدة من حماية الضمان الاجتماعي، مما أتاح لهن الاعتناء بأبنائهن شخصياً وتكريس أنفسهن لذلك حصرياً باعتباره نشاطاً اجتماعياً.

١٩- أما المرسوم بقانون رقم ٢٧٨ لعام ٢٠١٠، المتعلق بالنظام الخاص للضمان الاجتماعي للعاملات في مجال الأعمال الحرة، فيشمل بالحماية العاملات الحوامل في هذا القطاع، ويضمن لهن ما يترتب على ذلك من خدمات الأمومة.

٢٠- واستُحدثت في الفترة المشمولة بالتقرير مواد تعليمية وإعلامية لمنع الاستغلال الجنسي للقاصرين وعُقدت حلقات عمل بشأن التثقيف الجنسي وتدريب المهنيين. كما عُزِّزت خدمة التوجيه القانوني للضحايا وأسرهم وقُدمت خدمات المرافقة المؤسسية خلال مراحل الدعوى القضائية، بما ينسجم مع روح القواعد المسمّاة "قواعد برازيليا"[١٨]، التي صدّق عليها النظام القضائي الكوبي. وعُزِّزت أيضاً عملية التنسيق بين مركز حماية الطفل والمراهق التابع لوزارة الداخلية والمركز الوطني للتعليم الجنسي، بدعمٍ من اليونيسيف.

الشباب[١٩]

٢١- يجري العمل حالياً على صوْغ مقترح لتعديل قانون الطفولة والشباب[٢٠] من أجل تحديثه.

٢٢- كما يعكف البلد في الوقت الراهن على إعادة إدماج الشباب التاركين للعمل والدراسة في سوق العمل والحياة الدراسية، وعلى زيادة فرص حصول الشباب على تكنولوجيات المعلومات الحديثة، وبناء ثقافة متكاملة، وتحفيز الشباب على اكتساب عادة القراءة.

٢٣- وبنهاية عام ٢٠١٠، تسجل كوبا ٦٩٥ ٩٤٧ ٢ شاباً أو شخصاً تحت سن ٣٥ عاماً (ما يمثل نسبة ٢٦,٢ في المائة من السكان)، ويعيش ٧٤ في المائة منهم في المناطق الحضرية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١١، اعتُمدت تدابير تتيح لـ ٤١٧ ٤١ شاباً الحصول على أراضي على أساس حق الانتفاع لاستخدامها في الإنتاج الزراعي. ويمثل هؤلاء الشباب نسبة ٢٦,١ في المائة من مجموع المستفيدين من هذه السياسة.

٢٤- ومن التحديات التي تواجهها البلاد في هذا السياق، الوفاء بتوقعات الشباب في المرحلتين التعليميتين المتوسطة والعليا، ثم فيما يتعلق بمكانهم في سوق العمل لاحقاً؛ وتقوية الإدارة المجتمعية لحل مشاكل الفئات المعرضة للخطر؛ وإيلاء الأولوية لرعاية الشباب القاطنين في المناطق الريفية.

٢٥- ولا يشكل تعاطي المخدرات والاتجار بها على نحو غير مشروع مشكلةً ذات أثر اجتماعي في كوبا، بفضل العمل التوعوي والوقائي الذي تضطلع به الدولة في هذا المضمار. كما تخلو البلاد من الجريمة المنظمة ومن عصابات الشباب المكرّسة للجريمة. وحفاظاً على هذا الوضع الإيجابي، ومنعاً لتأثر السكان بآفة المخدرات، وبخاصة فئة الشباب، تدأب اللجنة الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها في العمل المنهجي، المنسَّق، الرامي إلى حفز المهمة التوعوية للأسر الكوبية والمنظمات الشبابية، ومن ثَمّ زيادة نسبة المشاركة الاجتماعية في هذه المهام وزيادة فعاليتها.

البالغون الكبار[٢١]

٢٦- تشكل رعاية البالغين الكبار إحدى الأولويات في المجتمع الكوبي، لذا، يُضطلع، في هذا السياق، بعملٍ متعدد التخصصات ومشترك بين القطاعات يضمن جودة حياة هذه الفئة من السكان. وتأتي كوبا بين الخمسين بلداً التي تسجل أعلى نسبة في عدد الأشخاص البالغة أعمارهم ٦٠ عاماً فما فوق، بفضل الآثار الإيجابية المترتبة على سياسة التنمية الاجتماعية وحقوق الإنسان التي تنتهجها البلاد. ويصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة في كوبا إلى ٧٧,٩٧ عاماً. وحتى عام ٢٠١١، كان البالغون الكبار يمثلون نسبة ١٨,١ في المائة من مجموع السكان وكان مجموع عددهم يبلغ ٤٥٣ ٠٣٨ ٢ نسمة. ومن المتوقع في الأعوام العشرة المقبلة أن يعيش ما يربو على ٨٧ في المائة من الكوبيين والكوبيات حتى سن الستين.

٢٧- ومنذ عام ٢٠٠٩، ترتكز رعاية البالغين الكبار على ثلاثة برامج فرعية هي: البرنامج المؤسسي[٢٢]، والبرنامج المتعلق بالمستشفيات[٢٣]، والبرنامج المجتمعي، مع غَلَبة هذا النوع الأخير. إذ يشمل البرنامج المجتمعي خدمة الفحص الدوري الصحي في عيادة طبيب الأسرة[٢٤]؛ ومجالس الأجداد[٢٥]، ودُور رعاية الأجداد[٢٦]، وخدمة الرعاية المنزلية[٢٧]؛ ومدارس رُعاة البالغين الكبار[٢٨]؛ ومطاعم خدمة الأسرة[٢٩]؛ والفصول الجامعية للبالغين الكبار[٣٠].

٢٨- وكجزءٍ مما تبذله الحكومة من جهود في سبيل تحقيق مجتمعٍ أكثر دمجاً وعدلاً للبالغين الكبار، يجري حالياً تنفيذ مجموعةٍ من البرامج المتصلة بتقديم الرعاية والخدمة الاجتماعية لهذه الفئة، وتبرز من بينها تلك الرامية إلى تحسين مستوى وفرة الأدوية ومستوى المتابعة الصحية لكبار السن. وتُقدَّم الرعاية وفقاً للاحتياجات الشخصية وعلى نحو مباشر، وتراعي الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والصحية والأسرية للمستفيدين منها، وتقترن، عند الضرورة، بخدمة المساعدة الاقتصادية.

حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة[٣١]

٢٩- حُسِّنت خطة العمل الوطنية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة، ويجري العمل حالياً على تحديثها للفترة ٢٠١٣-٢٠١٦. وقد أُدمج فيها منظورٌ جديد يتعلق بإمكانية الوصول إلى البيئة المادية، وخُطِّط للتنفيذ التدريجي للتصنيف الدولي لتأدية الوظائف والعجز والصحة.

٣٠- وأقرّت محكمة الشعب العليا قواعد برازيليا[٣٢]، فيما يتعلق بإمكانية احتكام هؤلاء الأشخاص إلى نظام القضاء، بما في ذلك إمكانية حصولهم على الموارد التي تكفل لهم الأمن وإمكانية التنقل والراحة والفهم والخصوصية والاتصال.

٣١- وفي عام ٢٠١١، اعتُمدت "لائحة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة"[٣٣]، التي تُحدَّث بموجبها القواعد القانونية الناظمة لأشكال العمالة، بمن فيها خريجو التعليم الخاص.

٣٢- وقدمت المكتبات خدماتها في عام ٢٠١١ لـ ١٢ ٥٢٦ كفيفاً. ونُفذت فعاليات لفنانين هواة ذوي إعاقة بدعمٍ من ٣٥٥ داراً للثقافة. وأسهم برنامج "العرض النصّي للحوار" في زيادة مستوى البث والتغطية التلفزيونية، وحُرِّرت العديد من المجلات والكتب والمنشورات بلغة "بريل". وفي المعرض الدولي السابق للكتاب، وُضعت منصّة مكرَّسة لنظام "بريل". كما نُظِّم قانوناً البث الإخباري المتخصص للتلفزيون الكوبي للصمّ وضعاف السمع.

٣٣- وفي العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، كان عدد التلاميذ المقيّدين بالتعليم الخاص للأطفال المحتاجين لرعاية متخصصة جداً ٦١٨ ٣٩ تلميذاً في الفئة العمرية بين صفر و٢١ عاماً، منهم ٧١٥ ١٣ تلميذة و٩٠٣ ٢٥ تلاميذ. أما المدارس العادية، فيعمل فيها معلمون يساعدون الأشخاص ذوي الإعاقة على التنقل والحركة والاتصال والاعتماد على الذات، وفي التغذية وسبل العناية بالصحة والنظافة الصحية، وكذلك في تهيئة مناخ عاطفي إيجابي لهم[٣٤].

٣٤- كما يجري العمل على رفع مستوى تأهيل الموارد البشرية، بإقرار تكنولوجيات أخرى تيسّر إمكانية التعليم للتلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة[٣٥].

٣٥- وقد عمد البلد إلى تعزيز تدريب الرياضيين ذوي الإعاقة ومشاركتهم في المناسبات الرياضية الدولية. ففي دورة الألعاب الأولمبية للمعوقين لعام ٢٠١٢ التي عُقدت في لندن، شارك ٢٢ رياضياً كوبياً، حصلوا على ١٧ ميدالية (تسع ميداليات ذهبية وخمس فضية وثلاث برونزية). وفازت كوبا بالمركز الخامس عشر بين بلدان العالم، فكان ذلك أفضل أداء تاريخي للبلاد في هذه المناسبات.

٣٦- وتشكل زيادة إمكانية الوصول إلى البيئة المادية، فضلاً عن التعمّق في إعداد الإحصائيات المفصّلة المراعية للمنظور الجنساني التحديين القائمين في هذا المجال.

المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة[٣٦]

٣٧- كانت كوبا أولَ بلد يوقعّ على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وثاني بلد يصدّق عليها. وفي عام ٢٠١٠، قدمت الحكومة الكوبية التقرير الجامع للتقريرين السابع والثامن إلى اللجنة المنشأة بموجب هذه الاتفاقية.

٣٨- وقد جاءت زيادة نسبة الكوبيات في المجلس الوطني للسلطة الشعبية إلى ٤٥,٠ في المائة نتيجةً للاستراتيجيات الحكومية المنتهجة الرامية إلى تعزيز شغل المرأة الوظائف العامة. ومن حيث النسبة والتناسب، تحتل كوبا المركز الثالث على مستوى العالم في عدد النساء البرلمانيات، على النحو المقرر في تقرير الاتحاد البرلماني المؤرخ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. ولأول مرة في كوبا، تشغل امرأة منصب نائب رئيس مجلس الدولة، وتشغل أخرى منصب نائب رئيس المجلس الوطني للسلطة الشعبية (البرلمان). وتترأس المرأة تسعة مجالس من أصل ١٥ مجلساً للمحافظات للسلطة الشعبية (الهيئات التشريعية بالمحافظات). كما تترأس المرأة تسع وزارات، وتشكل، فضلاً عن ذلك، نسبة ٤٠ في المائة من أعضاء مجلس الدولة[٣٧].

٣٩- وفي عام ٢٠١١، كانت نسبة شغل المرأة وظائف الإدارة تصل إلى ٤٢,٤ في المائة وكانت تمثل نسبة ٦٥,٦ في المائة من قوة البلد المهنية والتقنية. وتشكل المرأة نسبة ٤٧,٣ في المائة من القوة العاملة النشطة[٣٨].

٤٠- كما تمثل المرأة نسبة ٤٥,٥٤ في المائة من مجموع النواب، البالغ عددهم ٥٣٧ ١٤ نائباً، المنتخبين على المستوى الأساسي لتشكيل مجالس البلديات للسلطة الشعبية في الانتخابات التي عُقدت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ومن ثَم، فقد ارتفع مستوى مشاركتها في هذه الهيئة عن مستواه في انتخابات عام ٢٠٠٩ الذي بلغ ٣٠,٣ في المائة.

٤١- وفي عام ٢٠١١، استفاد ٢١٥ ٢٠٢ ١ شخصاً من عمل دُور توجيه المرأة والأسرة في البلد البالغ عددها ١٧٤ داراً، ومثلت النساء نسبة ٨١ في المائة منهم.

٤٢- وفي عام ٢٠١٠، كان عدد النساء المقيّدات بالمرحلة الجامعية ١٥٦,٣ امرأة لكل ١٠٠ رجل. فضلاً عن ذلك، تمثل النساء نسبة ٦٢,٨ في المائة من الخريجين الجامعيين.

٤٣- وتكفل الدولة لمواطنيها التمتع بكامل الحقوق الجنسية والإنجابية، بما فيها الحق في الإجهاض وحرية الاختيار بشأن تنظيم الخصوبة، ويُتاح حصولهم جميعاً على خدمات تنظيم الأسرة للرجل والمرأة بالمجان.

٤٤- ومن بين التحديات التي تواجهها البلاد في هذا السياق، مواصلة تعزيز المنظور الجنساني، وزيادة فرص النساء ذوات الإعاقة في العمل، والقضاء على الصور النمطية القائمة على التحيز الجنساني في الهوية الوطنية. وتُقيَّم حالة المرأة في البلاد عن طريق خطة العمل الوطنية لمتابعة تنفيذ اتفاقات بيجين، بمشاركة مؤسسات الدولة ومنظمات المجتمع المدني.

تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية[٣٩]

٤٥- بالرغم من حصار الولايات المتحدة لكوبا وكُلفته الاقتصادية والاجتماعية الباهظة، فقد حققت كوباً جزءاً كبيراً من المستهدفات المحددة في الأهداف الإنمائية للألفية، وتعمل حالياً في سبيل بلوغ الهدفين رقم ٥ ورقم ٦ في عام ٢٠١٥[٤٠]، في سياق خفض نسبة وفيات الرضّع والوفيات النفاسية في البلاد.

٤٦- وقد حققت كوبا بالفعل الأهداف رقم ١ (القضاء على الفقر المدقع والجوع)، ورقم ٢ (تعميم التعليم الابتدائي)، ورقم ٣ (تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، ورقم ٤ (خفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة). وقد تحققت هذه النتائج بفضل الإرادة السياسية لتوجيه الموارد المحدودة نحو تحقيق هذه الأهداف، وحظيت هذه العملية بدعم الأمم المتحدة والجهات المانحة الثنائية والمنظمات غير الحكومية.

٤٧- وكوبا بلدٌ يمتاز بارتفاع مستوى التنمية البشرية فيه، إذ يحتل المركز الحادي والخمسين بين ١٨٧ بلداً، وفقاً "لتقرير التنمية البشرية لعام ٢٠١١". علاوة على ذلك، فوفقاً "لمؤشر التنمية البشرية غير الاقتصادي"، تحتل كوبا المركز السابع عشر على الصعيد العالمي، بوصفها البلد النامي الذي حقق أفضل نتائج في مجال التنمية البشرية. وبعد أن حُلَّت مسألة مدى إمكانية رفع مستوى التنمية البشرية، تركّز الجهود الوطنية في الوقت الراهن على تحسين جودة ما تحقَّق من مستهدفات هذه التنمية واستدامتها.

الحق في الصحة[٤١]

٤٨- ما برحت كوبا تكفل إمكانية حصول الجميع على خدمات الصحة العامة بالمجان. وفي عام ٢٠١٢، بلغ معدل وفيات الرضّع ٤,٦ حالات من كل ١ ٠٠٠ مولود حي، وهو أدنى معدل على الإطلاق في أمريكا اللاتينية والكاريبي. وفي ذلك العام، بلغ معدل الوفيات النفاسية ٢١,٥ حالة من كل ١٠٠ ٠٠٠ امرأة، ليكون من أدنى معدلاتها على الصعيد الدولي.

٤٩- وأُجريت تعديلات على نظام الرعاية الصحية الأولية من أجل زيادة فعالية "برنامج الرعاية - عيادة الطبيب وممرضة الأسرة"[٤٢]. كما أَولى البلد الأولوية لتحسين جودة خدمات الصحة العامة باستخدام الموارد على نحو أكثر فعالية وإحداث تغيير في مجال التعليم. كما عُزز برنامج الأمهات والرضّع.

٥٠- وقد ضمن برنامج التطعيم أحد أوسع نطاقات التغطية بالتحصين في العالم، فأتاح الوقاية من ١٣ مرضاً[٤٣]. وقد أسهم ذلك في القضاء على أمراض الملاريا، وشلل الأطفال، والخناق (الدفتريا)، والسعال الديكي، والحصبة، والحصبة الألمانية، ومتلازمة الحصبة الخَلقية، وكزاز المواليد، والتحاب السحايا السُّلي.

٥١- وعلى الرغم من القيود التي يفرضها الحصار الأمريكي الشمالي على شراء الموارد والتكنولوجيات، فقد تعمّق البلد في إجراء الأبحاث العلمية المتعلقة باللقاحات الفيروسية ضد الكوليرا وحمى الضنك وفيروس نقص المناعة البشرية، ضمن فيروسات أخرى. كما توسّع البلد في إجراء الأبحاث العلمية وإنتاج التكنولوجيا والأدوية العامة[٤٤].

٥٢- وواصل البلد إيلاء الأولوية للبرامج الصحية بالغة الأثر، ومنها برامج طب القلب، والسرطان، وطب الكلى، وطب العيون، وزراعة الأعضاء.

٥٣- كما حُسِّنت برامج مكافحة الأوبئة، مع إيلاء الأولوية لرعاية الأمهات والأطفال، والتصدي لأمراض الأطفال المزمنة، ورعاية منكوبي الكوارث الطبيعية.

٥٤- ومع الأخذ في الحسبان الانخفاض الكبير الذي حققه البلد في نسبة وفيات الرضّع والوفيات النفاسية، وارتفاع كُلفة التكنولوجيات المتقدمة، تشكل مواصلة إحراز التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في هذين المجالين تحدياً لكوبا. بيد أن الأطباء والموظفين التقنيين في قطاع الصحة يبذلون جهداً جهيداً في سبيل خفض المؤشرات المتحققة إلى أدنى من ذلك.

فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٤٥]

٥٥- عُزز في الأعوام الأخيرة البرنامج الوطني المتعلق بالإصابات المنقولة بالاتصال الجنسي/وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز[٤٦]، فتجلّت بارزةً الإنجازات التي حققها البلد في هذا المجال.

٥٦- وبنهاية عام ٢٠١١، كان قد قُضي عملياً على عدوى الأم للجنين بمرض الزهري وفيروس نقص المناعة البشرية. وفي العام ذاته، تحقق أعلى مستوى من فحوصات فيروس نقص المناعة البشرية التي أُجريت في عام واحد وانخفضت نسبة الإصابة به بنسبة ٢ في المائة. كما انخفضت نسبة الوفيات بهذا الفيروس ونسبة التشخيصات المتأخرة له. وازدادت توقعات البقاء على قيد الحياة في حالة الأشخاص الذين يتلقوْن العلاج.

٥٧- ويسري بالبلاد نظام الإجازة مدفوعة الأجر بحسب مواعيد الاستشارات الطبية، فضلاً عن ضمان الحماية المتمثل في العودة إلى الالتحاق بالعمل أو تطبيق الأحكام القانونية النافذة المتعلقة بحالات العجز الجزئي أو الكلي، بحسب الحالة. كما عُزز مستوى الحماية المقدمة للعاملين لزيادة ضمان عدم تسريح أي عامل أو عاملة يتبين إصابته بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وتشكل إمكانية الاستعانة بالصناديق الدولية من أجل الاستجابة لضرورة تقديم الرعاية لمرضى فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أحد التحديات الماثلة أمام البلاد، الذي يزداد جسامةً بفعل سياسة الحصار المفروض عليها من جانب الولايات المتحدة، المؤثرة أيضاً على الوكالات المتعددة الأطراف العاملة في هذا المجال.

الحق في التعليم[٤٧]

٥٨- يعترف تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) المتعلق برصد توفير التعليم للجميع (لعام ٢٠١١) بارتفاع مستوى تطور نظام التعليم في كوبا، ويضعها في المركز الرابع عشر عالمياً في "مؤشر تطوير التعليم للجميع" الوارد فيه.

٥٩- ورغم ما اعتُرف به من مظاهر تقدم أحرزتها كوبا في هذا المجال[٤٨]، إلا أنها تعمل الآن من أجل تحسين جودة التعليم في جميع مراحله. فقد أُحدثت تغييرات في نظام التعليم تهدف إلى مواصلة تحسين مستوى تأهيل المعلمين ورفع مستوى الصرامة العلمية والكفاءة في عملية الإعداد العلمي للطلاب.

٦٠- وفي مجال التعليم قبل المدرسي، حُسِّنت جودة إدارة العملية التعليمية استناداً إلى مستويات التطور التي حققها الأطفال الذين أتمّوا المرحلة قبل المدرسية، حيث اكتسب أكثر من ٩٧,٥ في المائة منهم المهارات الأساسية اللازمة لعملية التعلم في الصف الأول من المرحلة الابتدائية. أما في مجال التعليم الخاص، فيُوطّد العمل مع الأطفال المصابين بمرض التوحّد على أساس استحداث أساليب جديدة (كلغة الإشارة المرافقة للكلام، ونظرية العقل).

٦١- وعن مجال التعليم العالي، فقد عُزِّزت عملية الإعداد العلمي للطلاب لبدء مرحلة الدراسة الجامعية.

٦٢- وفي العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، تواصل تحسين نظام امتحانات الالتحاق بالتعليم العالي لضمان تمكّن جميع طلاب مرحلة التعليم قبل الجامعي من المشاركة فيها.

٦٣- ولا يزال تعليم الكبار يفي بالطلب على تحسين قدرات السكان غير الحاصلين بعد على التعليم الأولي أو المتوسط الأساسي. ففي العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، تخرج ٧٨٢ ٢ شخصاً بالغاً في المرحلة الأولية و٨١٢ ٦ شخصاً بالغاً في المرحلة المتوسطة[٤٩]. كما تخرج ٢٨٥ ٣٩ شخصاً في المرحلة المتوسطة العالية و ٠٣٢ ٥ شخصاً في مدارس اللغات. وبلغ مجموع عدد الخريجين في هذا العام الدراسي ٩١١ ٥٣ بالغاً، منهم ٣٥٧ ٢٥ امرأة.

٦٤- أما عن التعليم في مجال حقوق الإنسان[٥٠]، فقد أُدرجت في المناهج الدراسية للتعليم الابتدائي والثانوي والجامعي مواضيع متعلقة بالمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل، والثقافة الجنسية، والعناية بالبيئة والحفاظ عليها، والتنمية المحلية والبشرية.

٦٥- كما رُكِّز على موضوع حقوق الإنسان في المناهج الدراسية لتأهيل المعلمين للعام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، بهدف تحسين عملية إعداد المعلمين والأساتذة المقبلين على مزاولة المهنة[٥١].

٦٦- وتضمنت الدورة الدراسية الشاملة لأفراد الشرطة ودورة التأهيل الأساسي الشُرُطي ١٧٠ و١٥٤ ساعة دراسية، على التوالي، تتناول بالبحث موضوع حقوق الإنسان في مواد دراسية متنوعة.

٦٧- واعتباراً من عام ٢٠٠٩، أُدخلت تعديلات على المناهج الدراسية للقضاة. وحُفز أيضاً على استحداث درجة ماجستير في القانون الدستوري والإداري تتضمن وحدة دراسية مكرّسة لبحث موضوع حقوق الإنسان[٥٢].

٦٨- وقدم كل من الاتحاد الوطني للحقوقيين في كوبا واتحاد النساء الكوبيات دورات دراسية للقانونيين بشأن المسائل الجنسانية، وعملاً على إدماج وحدة دراسية بشأن هذه المسائل في درجات ماجستير مختلفة.

٦٩- وتواصل كوبا تعزيز النهج الوقائي في مجالي التعليم وإعادة الإدماج الاجتماعي لمنع الجريمة. ويركز العمل الوقائي في المدارس على مكافحة استخدام المخدرات والعقاقير النفسية، والقضاء على السلوكيات الاجتماعية غير اللائقة، وإجادة استخدام اللغة الأم، والتربية على القيم الأخلاقية، وعلى تنمية سلوك جنسي مسؤول. كما يتواصل استحداث خدمات خطوط المساعدة الهاتفية في مجالي منع تعاطي المخدرات والتثقيف الجنسي بانتهاج نهجٍ جنساني وحقوقي.

٧٠- وقد حُدِّث البرنامج التوجيهي للترويج والتعليم من أجل الصحة وسلامة البيئة[٥٣]، في نظام التعليم الوطني، استناداً إلى اعتماد إعلان وزراء الصحة والتعليم، في ١ آب/أغسطس ٢٠٠٨ في المكسيك. واعتمدت وزارة التعليم، بموجب القرار الوزاري رقم ١٣٩ لعام ٢٠١١، برنامج التثقيف الجنسي مع مراعاة النهج الجنساني والحقوقي الجنسي، لإدراجه في المناهج الدراسية لنظام التعليم الوطني بجميع مراحله. وقد عَزز هذا البرنامج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ورعاية الصحة الجنسية والإنجابية، والتنوع الجنسي. وواصل البلد تنفيذ حركة "مدارس الترويج الصحي"، الرامية إلى تشجيع الحفاظ على الممارسات والأوساط الصحية في الحياة المدرسية. وقد نُفذ البرنامج التوجيهي على عدة محاور مواضيعية[٥٤].

الخدمات التعليمية للسجناء[٥٥]

٧١- بكوبا ٢٧ ٠٩٥ سجيناً ملتحقون بالدراسة في مختلف المراحل التعليمية، ويُؤهل الكثيرون منهم، فضلاً عن ذلك، لممارسة بعض المهن، إما بتقديم دورات دراسية أو بالعمل في الموقع.

٧٢- وقد عُززت الأنشطة التي تباشرها "مراكز العمل والدراسة"، وهي منشآت مفتوحة تهدف إلى تعزيز التثقيف الشامل للمحرومين من الحرية. وفي عام ٢٠١١، التحق من نزلاء السجون ٢٤٤ ٣ نزيلاً بالتعليم المدرسي، وأُهِّل مهنياً ٩٦٥ ٢ نزيلاً، والتحق ٠٣١ ٦ نزيلاً بالعمل.

٧٣- وتُدرَّس دورات تحسين القدرات في جميع المنشآت العقابية. والالتحاق بها طوْعي، كما تُستخدم فيها المواد التعليمية وتكنولوجيات المعلومات. وتشمل هذه الدورات جميع أنواع التعليم؛ بدءاً من التعليم التقني - المهني حتى التعليم العالي، مع إيلاء الأولوية لرعاية النزلاء الأميين أو الذين لم يلتحقوا بالمدرسة. ويشكل الالتحاق بالتعليم العالي حافزاً للأشخاص المحكوم عليهم الحاصلين على درجة الباكالوريا الذين يتميزون بحسن السير والسلوك. وقد ساعد هذا النظام التعليمي نزلاء السجون على التأهّب للاندماج في المجتمع مستقبلاً، بما في ذلك الاندماج في سوق العمل.

٧٤- وقد وُضعت مشاريع جديدة موضع التنفيذ، تستهدف تنمية نزلاء السجون ثقافياً، وتشمل إقامة المعارض والحفلات الموسيقية وتقديم الدروس المسرحية وأنشطة الفنون التشكيلية والموسيقى والرقص، فضلاً عن تقديم دورات دراسية في علم المكتبات، وإنشاء مكتبات جديدة، وتحسين المكتبات القائمة في المنشآت العقابية.

٧٥- ويشكل تنفيذ أعمال برنامج "علم أبناءك" في المراكز العقابية للنساء، وتنفيذه تدريجياً في مراكز الرجال، تجربةً ممتازة، عزَّزت صلة النزيلة أو النزيل بأبنائه دون سن السادسة وبسائر أفراد أسرته. إذ يزود هذا البرنامج نزلاء السجون بالمعارف والأساليب وطرق المعاملة التي تتيح مشاركتهم في حفز تنمية أبنائهم، وإحداث تغيرات إيجابية في سلوكياتهم هم أنفسهم واهتماماتهم وتطلعاتهم من أجل اندماجهم في المجتمع.

فرص حصول السجناء على الخدمات الدينية

٧٦- يكفل البلد تقديم المساعدة الدينية على نحو فردي وجماعي لنزلاء السجون الذين يطلبونها. ويتولى تقديمها ممثلو المنظمات الدينية المسجّلة في كوبا.

الحق في السكن اللائق[٥٦]

٧٧- يُلغي إصدار المرسوم بقانون رقم ٢٠١١/٢٨٨، المعدِّل للقانون رقم ٦٥ لعام ١٩٨٨، "القانون العام للإسكان"، بعض أحكام الحظر السابقة وييسّر إجراءات نقل ملكية المساكن. وقد نُفذت حتى حزيران/يونيه ٢٠١٢، ٢٠٠ ٣٢ إجراء نقل ملكية بموجب هذا التشريع الجديد. ولهذا التدبير أثر إيجابي جداً، مع الأخذ في الحسبان أن الأُسر الكوبية تمتلك قرابة ٨٥ في المائة من المساكن في البلاد.

٧٨- وبموجب المرسوم بقانون رقم ٢٠١١/٢٨٩[٥٧]، زيد حجم القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لفرادى الأشخاص بغية شراء ما يلزمهم من مواد البناء وسداد أجور اليد العاملة اللازمة لبناء منازلهم وصيانتها وترميمها. وفي عام ٢٠١١، بيعت مواد ومنتجات ذات صلة بقيمة ٧٦٠ مليون بيسو، ومن المتوقع أن تصل هذه المبيعات في عام ٢٠١٢ إلى ٢ ٣٠٠ مليون بيسو. إذ تيسر كل هذه الأحكام القانونية إمكانية الحصول على سكن لائق.

٧٩- وباعتماد اتفاق مجلس الوزراء رقم ٧١٥٥[٥٨]، المؤرخ ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، اعتُمدت لائحة منح الإعانات للأشخاص الطبيعيين، بهدف مساعدتهم في تنفيذ أعمال البناء اللازمة لمنازلهم.

٨٠- وفي عام ٢٠١١، شُيّد ٣٢ ٥٤٠ مسكناً في البلاد، مع زيادة جودتها وتنوعها المعماري، لتصبح نسبة ٥٦ في المائة منها رفيعة المستوى. وحُسِّنت الهياكل الأساسية للمباني السكنية بالعمل المشترك بين الدولة والقطاع الخاص، فرُمّم ٦٦٢ مسكناً شعبياً وأُزيل ٥٦٦ حصناً. كما حُوّلت ٤٤ منطقة عشوائية إلى مناطق حضرية.

٨١- وقد شُيد في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٩ و٢٠١١ ما مجموعه ١٠١ ٥٢٦ مسكناً. وخُصصت ٣٣ في المائة منها للتعويض عن المساكن التي دمرتها الأعاصير، ويزداد الوضع تعقيداً عقب الأضرار الأخيرة التي خلّفها إعصار ساندي. ومن أصل ٦٠٠ ٠٣٢ مسكناً من المساكن المتضررة من الأعاصير خلال عام ٢٠٠٨، أُصلح حتى نهاية عام ٢٠١١ ما مجموعه ٥٠٣ ٦٤٦ مسكناً، أي نسبة ٨٤ في المائة منها.

٨٢- ومنذ عام ٢٠٠٩ حتى آذار/مارس ٢٠١٢، تلقّى البلد ١٠ ٢٩٦ ١٦٦ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية من مشاريع التعاون الدولي في مجال الإسكان[٥٩]، مما ساعد على التصدي للتحديات الكبيرة التي تنطوي عليها آثار الظواهر المناخية الجوية والمائة الشديدة.

الحق في الغذاء الكافي[٦٠]

٨٣- تعتبر الحكومة الكوبية أن تمتع أفراد الشعب كافة بالحق في الغذاء والأمن الغذائي يشكل جزءاً من الأمن القومي. وقد أبدت الحكومة إرادةً سياسيةً ثابتة لإحراز تقدمٍ في هذا المجال، رغم الحصار الأمريكي الشمالي المفروض على كوبا وتأثيره على إمكانيات التمويل اللازم لاستيراد الأغذية واستثمار رأس المال والتكنولوجيا في هذا الميدان.

٨٤- وقد حفّزت البلاد على اتخاذ تدابير تهدف إلى تنفيذ توصيات المقرِّر الخاص المعني بالحق في الغذاء عقب زيارته لها في عام ٢٠٠٧[٦١]. وفي عام ٢٠١٢، اعتُمدت سياسة زراعية صناعية جديدة توسّع نطاق خطوط العمل الاستراتيجية فيما يتعلق بهذا الحق الإنساني.

٨٥- ويُستحدث حالياً نموذج جديد للإدارة الاقتصادية يمتاز بزيادة أشكال الإنتاج غير التابعة للدولة.

٨٦- وقد عُدِّلت التشريعات ذات الصلة وفقاً للتحولات الطارئة على القاعدة الإنتاجية[٦٢]، فأُلغيت العقبات الحائلة دون استقلالية عمل مختلف أشكال التعاونيات[٦٣]. والهدف المنشود من هذه المواءمة هو زيادة إمكانيات السكان الغذائية، وهو ما يستلزم اعتمادَ نظامٍ زراعي يمتاز بارتفاع مستوى إنتاجيته وإنتاجه. وحتى شباط/فبراير ٢٠١٢، كان لدى البلاد ٢ ٤٦٥ تعاونية للقروض والخدمات، و١ ٤١٣ وحدة أساسية للإنتاج التعاوني، و٧٤٦ تعاونية للإنتاج الزراعي.

٨٧- وبموجب المرسوم بقانون رقم ٢٥٩[٦٤] مُنح ١٦٣ ٧٣٢ شخصاً طبيعياً[٦٥] واعتبارياً[٦٦]، حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، ١ ٤٤٠ ٠٩١ هكتاراً من الأراضي. وتوطِّد أحكام المرسوم بقانون رقم ٣٠٠، الصادر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، عملية منح الأراضي الفضاء، وتكفل استمرارية استغلالها واستدامته، وتمدِّد مهلة إمكانية استغلال الأراضي الممنوحة على أساس حق الانتفاع حتى عشرة أعوام، وتُجيز للمنتفِعين بها بناء مساكن عليها.

٨٨- ومن مظاهر التقدم الأخرى التي أحرزتها البلاد في هذا المجال، تبسيط الصلات بين الإنتاج الأوّلي والمستهلك النهائي، فضلاً عن استحداث برنامج لدعم الاكتفاء الذاتي الغذائي على صعيد البلديات. كما وُسِّع نطاق عمل برنامج الزراعة في المناطق الحضرية ليشمل جميع أنحاء البلاد[٦٧] وبرنامج الزراعة في الضواحي ليمتد إلى بلدية واحدة من كل محافظة. وقد تواصلت الجهود من أجل خفض نسبة الأراضي غير المنتجة واتُّخذت مبادرات لضمان تحقيق التنمية المستدامة.

٨٩- وما زالت الحكومة تكفل للسكان كافة الحصول على المنتجات الغذائية الأساسية بأسعارٍ مدعومة، ويشمل ذلك التموين الأساسي بالحبوب والحنطة والبروتين والدهون والملح والسكر، بصرف النظر عن الدخل الاقتصادي لكل شخص وأسرته. كما يُكفل لجميع الأطفال من سن صفر إلى سبع سنوات الحصول على لتر من الحليب يومياً. ولم يزدد الإنفاق على دعم سلة الأغذية الأساسية إلا في عام ٢٠١٠، حيث بلغ ٧٥٠ مليون دولاراً من دولارات الولايات المتحدة الأمريكية.

٩٠- كما يواصل البلد تنفيذ الخطة الشاملة للوقاية من أنيميا نقص الحديد ومكافحتها، التي تستهدف الأطفال من الجنسين والنساء الحوامل، مما أتاح الإبقاء على نسبة الإصابة بهذا الخلل التغذوي عند أرقام لا تُذكر. ولدى البلد أيضاً خدمة التغذية المدعومة للبالغين الكبار، والأشخاص ذوي الإعاقة، وغيرهم من الأشخاص المعرضين للخطر.

فرص الحصول على تكنولوجيات المعلومات والاتصالات[٦٨]

٩١- لقد تحسنت جودة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإمكانية استفادة المجتمع منها، كما تحسّنت الهياكل الأساسية التكنولوجية وعملية إعداد رأس المال البشري[٦٩].

٩٢- وازداد حجم الاستثمارات والمشاريع في مجال الهياكل الأساسية التكنولوجية، وشبكات الألياف الضوئية، والهواتف المحمولة. ورغم الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا[٧٠]، تعكس البلاد مبادرات مهمة في هذا المضمار، تشمل اتخاذ إجراءات للحد من سرعة قابلية التأثر بمختلف حوادث الكوارث.

٩٣- وبنهاية عام ٢٠١١، تبلغ مؤشرات التمثيل الرقمي في شركات الهواتف نسبة ٩٨,٩ في المائة وتبلغ نسبة الكثافة الهاتفية (أي إجمالي عدد الخطوط لكل ١٠٠ نسمة) ٢٢,٣٢ في المائة. ويبلغ إجمالي عدد الخطوط العاملة في البلاد ٠٠٤ ٦٢٥ ٢ خطوط. وقد ازدادت في ذلك العام سرعة عرض النطاق الترددي المتصل بشبكة الإنترنت إلى ٢٧٥ ميغابايت في الثانية عن عام ٢٠٠٩.

٩٤- ويتواصل العمل على توسيع نطاق استخدام هذه التكنولوجيات في المستوطنات الريفية، بما في ذلك المناطق الجبلية، وكدعمٍ تكنولوجيٍ أيضاً "للبرنامج التعليمي" في مدارس التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، وعن طريق نادي الشباب للحاسبات والإلكترونيات. وقد بلغ عدد خريجي نادي الشباب للحاسبات والإلكترونيات بنهاية عام ٢٠١١، ٢٣٤ ٤٥٥ طالباً.

٩٥- وبنهاية عام ٢٠١٠، رُكِّبت ١٥٦ محطة إرسال تلفزيوني، لتوفر تغطية بنسبة ٩٦ في المائة للسكان في المناطق الريفية. وبنهاية عام ٢٠١١، رُكبت، أيضاً، أجهزة استقبال ساتلية في ٢٧١ منطقة معقدة التضاريس وأكثر تأثراً بالظواهر المناخية الجوية والمائية. فضلاً عن ذلك، أُجريت دراسات علمية للحد من سرعة قابلية نظم الإرسال للتأثر، ورُكبت ستة أبراج للإرسال مجهّزة لمواجهة الرياح التي تزيد سرعتها عن ٢٠٠ كم/الساعة.

٩٦- ويشكل كل من ارتفاع تكاليف التكنولوجيات، والأزمة الاقتصادية العالمية، فضلاً عن الحصار الأمريكي الشمالي، الذي يؤثر على إمكانية وصول شبكة الإنترنت إلى كوبا، ضمن مسائل أخرى، تحديات كبيرة تواجهها البلاد في هذا المضمار[٧١].

عقوبة الإعدام[٧٢]

٩٧- لم تُصدر المحاكم الكوبية أي حكم بالإعدام منذ تقديم التقرير السابق إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قرر مجلس الدولة لجمهورية كوبا تخفيف عقوبة الإعدام عن جميع نزلاء السجون المحكوم عليهم بهذه العقوبة والاستعاضة عنها بعقوبة الحرمان من الحرية مدة ٣٠ عاماً أو مدى الحياة. وقد اعتُمد القرار بوصفه تصرفاً سيادياً متماشياً مع سلوك البلاد الإنساني والأخلاقي منذ عام ١٩٥٩. فلا وجود اليوم في كوبا لأي شخص محكوم عليه بالإعدام.

٩٨- وتُعارض كوبا، فلسفيا، تطبيق عقوبة الإعدام؛ إذ تؤيد إلغاء هذه العقوبة من قانون العقوبات، ما أن تتوافر الأحوال المواتية لذلك. فقد اضُطرت كوبا، دفاعاً عن أمنها القومي، إلى سن وتطبيق قوانين شديدة الصرامة لمكافحة الأنشطة الإرهابية والجرائم التي تستهدف الدولة الكوبية أو حياة مواطنيها، مع تقيّدها الدائم بصرامة الشرعية واحترام الضمانات بأوسع نطاقاتها. وتتفهم كوبا وتحترم حجج الحركة الدولية التي تقترح إلغاء عقوبة الإعدام أو وقف تطبيقها.

٩٩- وعلى الرغم من ورود عقوبة الإعدام في قانون العقوبات، إلا أن لتطبيقها طابعاً استثنائياً جداً. إذ لا تفرضها المحكمة المختصة سوى في الحالات بالغة الخطورة، نظراً لمحدودية عدد الجرائم المقرّرة لها هذه العقوبة، ومع وجوب توافر طائفة واسعة من الشروط والضمانات المُلزمة، وفقاً لما نصّت عليه منظمة الأمم المتحدة. وينص القانون في بعض الجرائم على عقوبة الحرمان من الحرية مدى الحياة بهدف استخدامها كبديلٍ لعقوبة الإعدام.

حرية الدين[٧٣]

١٠٠- تحترم كوبا جميع المعتقدات الدينية دون أي تمييز وتحمي حرية العبادة فيها. وما برحت تكفل للمواطنين كافةً كامل الحرية الدينية وتعززها، وعلى هذا الأساس، تحتفظ الحكومة بعلاقات طيبة مع جميع الطوائف والمؤسسات الدينية في البلاد وتوطد علاقتها بهما.

١٠١- وبالبلد نحو ٤٠٠ مؤسسة دينية تباشر أنشطتها دون أي تدخل من الدولة. إذ تنفذ كل هذه المؤسسات أنشطتها وممارساتها في البلاد دون أي عوائق.

١٠٢- وفي عام ٢٠١٢، استقبلت كوبا زيارة قداسة البابا بندكت السادس عشر.

الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية[٧٤]

١٠٣- لقد حُسِّن نظام الضمان الاجتماعي في كوبا[٧٥] منذ تقديم التقرير السابق إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل وفي ضوء تنفيذ القانون رقم ١٠٥، المؤرخ ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، الذي وُسِّع بموجبه نطاق الحقوق المكتسبة في نظامي الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية[٧٦].

١٠٤- وأُنشئت نظم خاصة تتضمن فئات جديدة من العاملين. فقد اعتُمد المرسوم بقانون رقم ٢٧٠ لعام ٢٠١٠ المتعلق بالفنانين التشكيليين والتطبيقيين والموسيقيين والأدباء والإعلاميين والعاملين في مجال الفن؛ والمرسوم بقانون رقم ٢٧٨ لعام ٢٠١٠ المتعلق بأصحاب الأعمال الحرة. ويجري العمل حالياً على إنشاء نظم خاصة أخرى.

١٠٥- واستمر العمل باللوائح المتعلقة بالإعانات النقدية المؤقتة[٧٧]؛ وتنفيذ خدمة المساعدة الاجتماعية في المترل[٧٨]؛ وخدمات التغذية[٧٩]، وحماية الأمهات اللائي يعاني أبناؤهن من إعاقات شديدة[٨٠].

١٠٦- ومن جانب آخر، صدر المرسوم بقانون رقم ٢٨٥، المعدِّل للمرسوم بقانون رقم ٢٣٤ "للأمهات العاملات"، المؤرخ ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ويضيف المرسوم بقانون الجديد أحكاماً بشأن حماية المرأة العاملة.

١٠٧- وأُعيد تنظيم برنامج الأخصائيين الاجتماعيين. كما سُنَّ المرسوم بقانون رقم ٢٨٦ لعام ٢٠١١، المتعلق بتكامل أعمال الوقاية والمساعدة والخدمة الاجتماعية. فضلاً عن ذلك، فقد أُنشئت إدارة الوقاية والمساعدة والخدمة الاجتماعية في وزارة العمل والضمان الاجتماعي.

الحقوق الثقافية[٨١]

١٠٨- تعزّز البلاد اكتساب جميع الأشخاص الثقافة، مما يسهم في تحقيق تكافؤ الفرص للمواطنين لتنمية قدراتهم دون تمييز. وقد ركّزت السياسة الثقافية للبلاد على الدفاع عن الهوية، والحفاظ على التراث الثقافي، وتعزيز الإبداع والإنتاج الفني والأدبي والقدرة على تذوق الفن. ولدى البلاد شبكة واسعة من المؤسسات الثقافية[٨٢].

١٠٩- وتسجل البلاد ارتفاعاً في نسبة القيْد بمدارس الفنون؛ إذ بلغ عدد الطلاب المقيّدين بمرحلة التعليم الأوّلي ٤٩٩ ٤ طالباً؛ وبلغ عدد المقيّدين بالمرحلة المتوسطة ٢١٠ ٣ طلاب، بينما بلغ عددهم في مرحلة التعليم العالي ٣٦٨ ١ طالباً (في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢). وعَقد ٨٥٢ ٢٢ مدرساً للفنون في مختلف المراكز التعليمية ودور الثقافة في عام ٢٠١١، ٥٨٠ ٢٠٩ حلقة عمل للإبداع والتذوق الفني، شارك فيها ١٦٧ ٤٩٢ ٢ شخصاً. وعُزِّزت حركة الفنانين الهواة.

١١٠- وتكفل البلاد لمواطنيها إمكانية الاستفادة على نحو كامل من نظام الطباعة والنشر الكوبي وفقاً لجودة أعمالهم، وبما يتفق وشواغلهم الأدبية والعلمية والتاريخية. ويشمل هذا النظام دور الطباعة والنشر في المحافظات، المتاحة للمواطنين في أقاليم كل منهم.

احترام حرية الميل الجنسي والهوية الجنسانية[٨٣]

١١١- لقد عمدت البلاد، كجزء من التزامها الراسخ بتحقيق العدالة الاجتماعية والدفاع عن مبدأ المساواة الكاملة بين جميع الكوبيين والكوبيات، إلى تعزيز احترام حرية الميل الجنسي والهوية الجنسانية، وكذلك إلى التشجيع على توسيع مساحات الحوار والتفاعل بشأن هذين الموضوعين انطلاقاً من مواقف تعكس ثقافة الاحترام والتفاهم والتوعية.

١١٢- وتُنفَّذ الاستراتيجية التربوية لاحترام حرية ومسؤولية الميل الجنسي والهوية الجنسانية بقيادة المركز الوطني للتثقيف الجنسي، وهي المؤسسة الحكومية المعنية بهذه المواضيع بالتنسيق مع مؤسسات حكومية أخرى ومع منظمات المجتمع المدني. وتُناط بالمركز أيضاً مهمة تنسيق البرنامج الوطني للتثقيف الجنسي[٨٤].

١١٣- وفي الأعوام الأخيرة، ركزت أعمال هذا البرنامج، الذي تشارك فيه العديد من هيئات ومنظمات المجتمع المدني، على تنفيذ استراتيجياتٍ إعلامية وتثقيفيةٍ جنسية، وحفْز العمل الأكاديمي والبحث العلمي، وتقديم خدمات التوجيه والعلاج الجنسيين، والرعاية الشاملة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية[٨٥]، وكذلك لضحايا العنف الجنساني والاعتداء الجنسي على الأطفال، واستحداث برامج مجتمعية، وإنتاج المواد السمعية البصرية؛ فضلاً عن تركيزها على تنسيق أعمال شبكات التواصل الاجتماعي، وإجراء نقاشات في أوساط الفضاء الإلكتروني، وإطلاق حملات لنشر ثقافة احترام حرية الميل الجنسي، ضمن مسائل أخرى.

الممارسات الجيدة المعمول بها في مجال اتّقاء الكوارث الطبيعية المتسببة في إلحاق أضرار بالغة بالبلد والتخفيف من آثارها[٨٦]

١١٤- تشكل حماية حق الكوبيين كافة في الحياة أولوية البلاد فيما يتعلق بمواجهة مختلف أخطار الكوارث.

١١٥- وبفضل هذا المبدأ، نجحت البلاد في الحد بأقصى وُسعها من الخسائر في الأرواح البشرية خلال هبوب الأعاصير. وهو ما حدث بالفعل في عام ٢٠٠٨، حينما ضُربت كوبا بثلاثة أعاصير شديدة وعاصفتين استوائيتين خلّفت أضراراً بقيمة ١٠ ٠٠٠ مليون دولار. وعلى غرار ذلك، فقد بُذلت خلال هبوب إعصار ساندي الأخير جميع الجهود الممكنة لحماية الأشخاص. واليوم، يدأب البلد دأباً في تعويض الخسائر المادية الفادحة التي تَسبب فيها هذا الإعصار، ولا سيما في مدينة سانتياغو دي كوبا، ثاني أكبر مدينة في البلد من حيث عدد السكان، وكذلك في محافظاتٍ أخرى شرق البلاد ووسطها. ولا تزال الخسائر الفادحة الناجمة عنه قيد التقييم من أجل تحديد قيمتها النهائية.

١١٦- وقد أحرزت كوبا تقدماً هائلاً في تنفيذ الأولويات الخمس المطروحة في خطة عمل هيوغو[٨٧]، المعترف بهما من جانب الأمم المتحدة. كما عُزز دور نظام الدفاع المدني في هذا السياق بوصفه نظاماً وطنياً، وهو كيان له أجهزة تابعة تعمل على الصعيد الإقليمي، يعمل، بالتنسيق الوثيق مع الحكومات المحلية، على تنفيذ خطط الحد من الكوارث.

١١٧- وقد عززت البلاد الإطار التشريعي والمؤسسي المتعلق بالحد من خطر الكوارث. كما عززت القدرات المحلية لنظم الإنذار المبكر وكفاءتها[٨٨]. واستحدثت استراتيجية إعلامية وتوعوية وطنية لترويج ثقافة التأهب للأخطار. وحفّزت عمل النظام الإقليمي وشجّعت على البحث العلمي. فضلاً عن ذلك، باشرت الجهات المعنية أعمالها آخذة في حسبانها الاستراتيجية الوطنية للبيئة، وأثر تغير المناخ.

١١٨- وتشارك كوبا مع وكالات منظومة الأمم المتحدة وأجهزتها في مشروعات تهم الدولة تتعلق بالحد من خطر الكوارث، وفي عمل فرق تقييم الأضرار والاحتياجات التابعة لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ضمن أمور أخرى. علاوة على ذلك، فقد نُفّذ ١٩ إجراء للتعاون بين بلدان الجنوب وعُمِّمت ونُشرت ٤٤ ممارسة جيدة موثّقةً.

١١٩- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٢، أُنشئ إطار شراكة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الناظم لعملية تنسيق التعاون مع كوبا. ونُفذ ١٥ مشروعاً في مجال الأخطار والكوارث، مع أخذ أولويات البلد في الحسبان[٨٩].

١٢٠- وأُبرمت أربعة اتفاقات تعاون ويجري العمل حالياً على تنفيذ خمسة مشاريع مع بلدان من أمريكا اللاتينية والكاريبي[٩٠].

١٢١- وبرعاية مبادرة إدارة الكوارث في الكاريبي في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، قررت خمسة بلدان كاريبية أن تستلهم أعمالها في هذا المجال من النموذج الكوبي لمركز إدارة الحد من المخاطر. وقد تلقى أخصائيون من هذه البلدان دورات إعداد في كوبا في فترة السنتين ٢٠١١-٢٠١٢.

١٢٢- وفي الفترة ما بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢، عُقدت تسع حلقات عمل (إقليمية ووطنية) بمشاركة مديرين وموظفين من المحافظات والبلديات، وأخصائيين من نظام الدفاع الوطني الكوبي ومن أمريكا اللاتينية، وموظفين تابعين لنظام وكالات منظمة الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، ومنظمات من المجتمع المدني. وأُجريت، فضلاً عن ذلك، استشارات تقنية لغرينادا، وهايتي، وسانت كيتس ونيفس، وسانت فنسنت وجزر غرينادين.

التعاون الدولي في مجال الصحة[٩١]

١٢٣- في عام ٢٠٠٩، أُحدثت تغييرات في طبيعة التعاون الذي تقدمه كوبا في مجال الصحة، أتاحت الاستجابة للطلبات الجديدة المقدمة من بعض البلدان، وتحسين جودة هذا التعاون، وتقديم الرعاية لعددٍ أكبر من الأشخاص في العالم[٩٢]. وهدفت الدراسة التي أُجريت في هذا السياق إلى تعزيز رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماج كل منهم في مجتمعه دون تمييز.

١٢٤- ومن مظاهر التعاون الجديدة المتحققة في الفترة المشمولة بالتقرير، التعاون النشط في الفترة ما بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠١٠ على إجراء دراسة طبية جينية ونفسية اجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة في كل من إكوادور، وبوليفيا، وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وفنزويلا، ونيكاراغوا[٩٣]. وهدفت الدراسة إلى تعزيز إدماج هؤلاء الأشخاص في مجتمعاتهم دون تمييز[٩٤].

١٢٥- وتواصل البلاد تنفيذ برنامج الصحة الشامل، الذي يخضع حالياً منذ عام ٢٠١٠ لعملية إعادة هيكلة لتحقيق استدامته[٩٥]. ومن فوائد هذا البرنامج، تقديم الخدمات الطبية وفقاً للأولويات الوطنية للبلدان التي تتلقى هذا النوع من التعاون، وتعزيز نظم المعلومات، وتحسين مستوى مصداقية الإحصائيات الصحية الوطنية. ويشارك في هذا البرنامج في الوقت الراهن ٤٠ بلداً.

١٢٦- وقد أتاحت العملية المعروفة باسم "المعجزة" لإعادة بصر آلاف المواطنين في العالم، والتي بدأت في عام ٢٠٠٤، إجراء ٢ ٢٦١ ٩٨٧ عملية جراحية حتى كانون الثاني/يناير ٢٠١٢. وقد استفاد من هذا البرنامج ٣٤ بلداً من أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا. وضماناً لاستمراره، أُنشئ ٤٧ مركزاً لطب العيون في الخارج، مزودة بـ ٥٩ عيادة جراحة، ويعمل في إطاره ٥٢٥ شخصاً متعاوناً في ١٦ بلداً.

١٢٧- ومنذ تشكيل الوحدة الدولية للأطباء المتخصصين في حالات الكوارث والأوبئة الخطيرة (فريق هنري ريف)[٩٦]، قدم ٥ ٤٩٠ متعاوناً كوبياً المساعدة الطبية لأكثر من ثلاثة ملايين شخص متضرر، ولا يزال عدد المرضى متلقّي الرعاية في تزايد. وقد أجرت هذه الوحدة ما يربو على ٣٣ ٨٠٠ عملية جراحية وأسهمت في إنقاذ أرواح ٤٦٨ ٠٠٠ شخص.

١٢٨- وقد دام التعاون المقدَّم إلى هايتي. فقد وصل أول فريق طبي كوبي إلى هذا البلد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، بعد هبوب إعصار جورج. ومنذ ذلك العام، عمل في هايتي ٧٧٤ ٣ متعاوناً كوبياً ودام التعاون الطبي المقدّم لهذا البلد. ويبرز في هذا المجال تنفيذ عملية "المعجزة" اعتباراً من عام ٢٠٠٥ لعلاج الهايتيين المصابين باختلالات بصرية جراحياً في كوبا[٩٧]، والمساعدة المقدمة إلى هذه الدولة الكاريبية عند وقوع الزلزال، والتي أسهمت في إنقاذ أرواح ما مجموعه ٥٣٠ ٧٤ شخصاً[٩٨]. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، حينما تفشى وباء الكوليرا في هايتي، أُنشئت ٦٧ وحدة صحية لمكافحته و٤٦ مجموعة للبحث النشط عن الحالات المصابة. فضلاً عن ذلك، فقد عملت كوبا على تأهيل المهنيين الهايتيين في قطاع الصحة[٩٩]. إذ تخرّج ٨١٧ طبيباً هايتياً في كوبا، ويدرس بها حالياً ٣٢٤ طالب طب (منهم ٢٢ طبيباً في مرحلة الدراسات العليا). وتعمل كوبا مع سلطات هذا البلد، إلى جانب الدعم المقدم من فنزويلا وغيرها من دول التحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية، من أجل تطوير نظام الصحة الهايتي وتعزيزه، بما في ذلك بناء الهياكل الأساسية للمستشفيات.

١٢٩- وقدمت كوبا تعاونها التضامني لشيلي في مجال الصحة بعد الزلزال الذي ضربها في عام ٢٠١٠. فقد قدم الأطباء الكوبيون ٤٦٣ ٣٧ استشارة في هذا البلد وأجرَوا ٣٨٤ ١ عملية جراحية كبيرة.

١٣٠- وخرّجت كلية الطب الأمريكية اللاتينية وتأهيل المهنيين في مجال الصحة في كوبا ٩٦٠ ٩ طبيباً من ٥٨ بلداً في الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١.

١٣١- وبلغ عدد المهنيين في مجال الصحة من البلدان الأخرى، الذين تلقوا التأهيل المهني في كوبا في العام الدراسي ٢٠١١-٢٠١٢، ٢١٧ ٢١ طالباً من ١٢٢ بلداً في تخصصات الطب (٣٦٤ ١٨ طالباً)، والطب النفسي (طالب واحد)، والتكنولوجيا الطبية (٤١٧ طالباً)، والتمريض (٣٦٢ طالباً)، وطب الفم (٦٦ طالباً)، والدراسات العليا (٢٠٧ طلاب).

١٣٢- وقد أُهّل أكثر من ٠٠٠ ٣٥ مهني في مجال الصحة في ١١ بلداً (إريتريا، وأنغولا، وبوليفيا، وتنزانيا، وتيمور - ليشتي، وجنوب أفريقيا، وغامبيا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفنزويلا، ونيكاراغوا)، حيث يعمل أكثر من ٩٠٠ ١ مهني كوبي فيما يُسمى بكليات الطب في الخارج. وثمة نحو ٠٠٠ ١ طالب حالياً في مرحلة الامتياز (العام الأخير من دراسة الطب).

١٣٣- علاوة على ذلك، يعمل ما يربو على ٢٠٠ معلم كوبي في كليات الطب بسبعة بلدان (أوغندا، وجنوب أفريقيا، وغانا، وموزمبيق، ونيكاراغوا، وهايتي، اليمن). وفي مرحلة الدراسات العليا، تؤهل كوبا في الوقت الراهن ما ينيف عن ٨٠٠ أخصائي في سبعة بلدان (بوليفيا، وغواتيمالا، وغينيا الاستوائية، وغينيا - بيساو، وفنزويلا، ونيكاراغوا، وهايتي)، معظمهم في تخصص الطب العام الشامل.

التعاون الدولي في مجال التعليم[١٠٠]

١٣٤- يُقدَّم التعاون الكوبي في مجال التعليم في مختلف مراحله. فمنذ عام ٢٠٠٤ حتى هذا التاريخ، وُسع نطاق التعاون في عمليات محو الأمية وما بعده عن طريق البرامج الكوبية "نعم، أستطيع" (الحائز على جائزة الملك سيجونغ)، و"الآن أستطيع القراءة والكتابة"، و"نعم، أستطيع أن أُكمل المشوار". وحتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، يبلغ مجموع عدد خريجي برنامج "نعم أستطيع" ٦٩٣ ٩٥٠ ٦ شخصاً، ويبلغ عدد خريجي برنامج "نعم، أستطيع أن أُكمل المشوار" ٨٣٧ ٩٧٥ شخصاً.

١٣٥- وقد نُفذ برنامج "نعم، أستطيع"[١٠١] في ٢٩ بلداً. ويُنفذ حالياً في ١٦ دولة من أمريكا اللاتينية والكاريبي وأفريقيا وآسيا وأوقيانوسيا وأوروبا وكندا.

١٣٦- فضلاً عن ذلك، يدرُس ٥٣٩ ٤١٣ طالباً في بوليفيا، وفنزويلا، وكولومبيا، ونيكاراغوا لاجتياز المرحلة الابتدائية عن طريق البرنامج "نعم، أستطيع أن أُكمل المشوار".

١٣٧- وتحفز كوبا أيضاً في الوقت الراهن على التعاون في مشاريع تحسين جودة التعليم، وبرنامج الطفولة المبكرة "علم أبناءك"، ومشروع رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة[١٠٢]، وبرنامج التأهيل في مرحلة الدراسات العليا، وبرنامج الاستشارات في التعليم الأساسي والتعليم التقني المهني، وتعليم اللغة الإسبانية كلغة أجنبية. كما تُنفذ كوبا مع عدة بلدان أعمالاً استشارية وتعليمية، فضلاً عن برامج الماجستير وبرامج تدريب الطلاب[١٠٣].

١٣٨- ومنذ عام ١٩٦١ حتى العام الدراسي ٢٠١٠-٢٠١١، تخرّج في الجامعات الكوبية أكثر من ٦٧١ ٣٥ شاباً من ١٢٩ بلداً، منهم ٢٠٢ ١٤ من أفريقيا جنوب الصحراء، و٨٧٩ ١ من أفريقيا الشمالية والشرق الأوسط. فضلاً عن ذلك، يدرس في كوبا حالياً ما مجموعه ٤١٩ طالباً أجنبياً من ٤٣ بلداً في جامعات العلوم التربوية.

١٣٩- وبكوبا حالياً ٩٥٥ ١٦ ممنوحاً من ١٣١ بلداً مقيّدين بمرحلة دراسات ما قبل التخرج، في التعليم العالي والمتوسط العالي.

١٤٠- ويُحتفل كل عامين بالمناسبة الدولية "التربية ومؤتمر الجامعة"، التي تشجع على تبادل الخبرات والممارسات الجيدة ورفع مستوى تأهيل المعلمين. كما تواصل مجموعة من المؤسسات الوطنية عملها من أجل حفز البحث العلمي وتبادل الخبرات في هذا الموضوع على الصعيدين الوطني والدولي[١٠٤].

١٤١- وقدمت كوبا التعاون أيضاً فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى الثقافة. إذ تُنفَّذ في الوقت الراهن مشاريع تعاون في ستة بلدان[١٠٥]، يعمل فيها ٣٥ كوبياً متعاوناً، تحت حماية اتفاقات حكومية دولية. وثمة ٢٧٤ عاملاً كوبياً آخرين في هذا القطاع مُعيَّنين في ٣٠ بلداً من جانب أطراف حكومية دولية و/أو مؤسسات خاصة. فضلاً عن ذلك، يعمل نحو ٢٥٠ ١ مدرساً كوبياً للفنون في فنزويلا[١٠٦] في مختلف صنوف الفن (الرقص والموسيقى والفنون التشكيلية والمسرح والأدب).

الحق في حرية تقرير المصير[١٠٧]

١٤٢- لقد واصلت كوبا دعمها الوطيد للمبادرات الرامية إلى دعم حق الشعوب في حرية تقرير المصير والاستقلال. إذ قدمت وقادت مبادراتٍ محددة دعماً لهذا الموضوع في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان وسائر أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها.

١٤٣- وشاركت كوبا في رعاية القرار المعتمد من الجمعية العامة الذي يمنح فلسطين مركز الدولة المراقبة في منظمة الأمم المتحدة، وطالبت بأن ينظر مجلس الأمن في الطلب المقدَّم من فلسطين في عام ٢٠١١ الاعتراف بها دولةً عضواً في الأمم المتحدة ويقبله دون تأخير[١٠٨]. كما دعمت كوبا دعماً مطلقاً قبول فلسطين دولةً عضواً في منظمة اليونسكو وواصلت تقديم العديد من مشاريع القرارات في إطار اللجنة الرابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة دعماً للقضية الفلسطينية[١٠٩].

١٤٤- وكوبا ملتزمة بتحقيق استقلال جزيرة بويرتوريكو[١١٠] الشقيقة ونيْل حقها في حرية تقرير المصير، كما تقدم كعادتها مشروع قرار بشأن هذه المسألة في اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار للأمم المتحدة[١١١].

تعاون كوبا مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[١١٢]

١٤٥- تحتفظ كوبا بمستوى رفيع من التعاون والتفاعل مع الإجراءات والآليات التابعة لآلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التي تُطبَّق عالمياً وعلى أُسس غير تمييزية.

١٤٦- ولدى منظومة الأمم المتحدة معلومات وافية مقدمة من كوبا بشأن شتى المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان. فقد برهن البلد دوماً على رغبته الصريحة في التحاور بشأن جميع المواضيع ومع جميع الدول، على أساس مبادئ الاحترام المتبادل، والمساواة السيادية، وتقرير المصير، والاعتراف بحق الشعوب كافة في اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بها.

١٤٧- ولم تكف كوبا قط عن التعاون مع آليات حقوق الإنسان، حتى حينما فُرضت على كوبا مناورة احتيالية مناوئة لها من جانب الولايات المتحدة في إطار لجنة حقوق الإنسان السابقة فاقدة المصداقية.

١٤٨- وقد سعت كوبا إلى توطيد الحوار الإيجابي مع الهيئات المنشأة بموجب المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان. ومنذ أن قدمت كوبا تقريرها الأول إلى آلية الاستعراض الدوري الشامل في عام ٢٠٠٩ حتى نهاية عام ٢٠١٢، ركّز البلد قصارى جهده على الوفاء بالتزاماته واسعة النطاق فيما يتعلق بإعداد التقارير وتقديمها إلى هذه الهيئات[١١٣].

١٤٩- وقُدمت في الفترة المشمولة بالتقرير خمسة تقارير وطنية. وقد تمكّنت كوبا من الوفاء بهذه الالتزامات رُغم ضخامة الجهد الذي تعيَّن عليها بذله من أجل الوفاء بهذه المقتضيات.

١٥٠- كما قُدمت ثلاثة تقارير إلى هيئات معاهدات حقوق الإنسان[١١٤] وأُرسل اثنان إلى الهيئة المعنية للنظر فيهما[١١٥]. ويخضع لمرحلة التنقيح في الوقت الراهن كل من تقرير كوبا الأوّلي المُعد بموجب البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية حقوق الطفل بشأن بيع الأطفال واستغلال الأطفال في البغاء وفي المواد الإباحية، والتقرير الأوّلي المُعد بموجب اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من أجل إرسالهما إلى الهيئتين المعنيتين.

١٥١- وحرصت الحكومة الكوبية على أن تقدم على نحو منهجي المعلومات المطلوبة من جانب آلية الإجراءات الخاصة ذات الولايات المواضيعية، التابعة لمجلس حقوق الإنسان. فأرسلت على الدوام المعلومات المطلوبة إليها وردّت، في غضون المهلة المحددة، على معظم المسائل المحالة إليها من المكلفين بولايات الإجراءات الخاصة خلال فترة الاستعراض.

١٥٢- وقد أبدت كوبا قلقاً بشأن تحيّز محتوى بعض البلاغات التي ترسلها إليها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وتحامله سياسياً، إذ تستند هذه البلاغات إلى ادعاءاتٍ باطلة مقدمة من أشخاص أو جماعات غير شرعيين تعوزهم المصداقية أو السلطة.

١٥٣- وواصلت كوبا التصديق على معاهدات حقوق الإنسان والوفاء بتعهداتها والتزاماتها الدولية الناشئة بموجبها. وهي دولة طرف في ٤٢ صكاً[١١٦] متعلقاً بحقوق الإنسان وتعمل بأحكامها.

١٥٤- وفي شباط/فبراير ٢٠٠٩، انضم البلد إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وانضم في تموز/يوليه ٢٠٠٨ إلى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

١٥٥- وتخضع مختلف الصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وغيرها من الصكوك المتصلة بهذا الموضوع للتحليل وعمليات التشاور والمصالحة التي تُجرى اعتيادياً مع الهيئات والمؤسسات الوطنية المعنية، بغية الانضمام إليها و/أو التصديق عليها مستقبلاً[١١٧].

١٥٦- وتتسم عملية التصديق على الصكوك الدولية في كوبا بشدة صرامتها ضماناً لتواؤم أحكام كل صك مع التشريعات الوطنية، وكذلك لتحليل السياسات والبرامج النافذة في البلاد التي تتيح وضع الالتزامات التي قطعتها الدولة على نفسها موضع التنفيذ. ويُضطَّلع بهذه العملية على نحو سيادي، وتشكل الضمان لتمام تنفيذ المُتفق عليه.

١٥٧- ولا تزال كوبا على عزمها الثابت مواصلة توجيه دعوات على أُسس غير تمييزية للمكلفين بولايات التابعين لمجلس حقوق الإنسان لزيارة البلاد[١١٨].

١٥٨- وتحتفظ البلاد بعلاقات تعاون مع مختلف المنظمات الإنسانية ومنظمات حقوق الإنسان في العالم أجمع، سواء في إقليمه أم فيما يرسله من بعثات التعاون الدولي. ويزور كوبا سنوياً المئات من ممثلي المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، بمن فيهم كبار المديرين في منظمة الأمم المتحدة. وفي عام ٢٠١٢، زارت كوبا المديرة العامة لمنظمة اليونسكو.

١٥٩- كما تربط البلاد علاقات منتظمة وسلسة باللجنة الدولية للصليب الأحمر. إذ يزور ممثلوها البلاد ويعززون مع الحكومة تبادل وجهات النظر بشأن مواضيع ذات اهتمام مشترك، مع التقيّد الدائم بمجال ولاية اللجنة وطبيعة التعاون الذي اتفق عليه كلا الطرفين.

١٦٠- ولا تزال كوبا تقدم تبرعات لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان. ففي عامي ٢٠٠١ و٢٠٠٨ وفي كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، قدمت كوبا تبرعات لدعم عمل المفوضية.

تعزيز نظام منظومة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان[١١٩]

١٦١- شاركت كوبا مشاركةً نشطة في عملية البناء المؤسسي لمجلس حقوق الإنسان، وكذلك في استعراضه. كما شجعت على تحقيق مزيد من التوازن والشفافية في عمل مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان.

١٦٢- وعملت البلاد فيما يتعلق بالمسائل التالية:

(أ) إنفاذ حقوق الجيل الثالث، ولا سيما قيمة التضامن الدولي، على نحو مطّرد؛

(ب) دعم تعزيز مبادرات حركة دول عدم الانحياز، ولا سيما تلك المتعلقة بالحق في التنمية؛

(ج) تقديم العديد من القرارات والمشاركة في رعايتها[١٢٠]، بما في ذلك استحداث إجراءات مواضيعية؛

(د) دعم عمل آلية الاستعراض الدوري الشامل بوصفها آلية حكومية دولية للحوار وتبادل الآراء المحترمين، تتيح عملية تدقيقٍ شاملة حقاً لحالة حقوق الإنسان في العالم؛

(هـ) الدفاع عن توخي الشفافية والموضوعية في إعداد التقارير المقدمة من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في إطار عملية الاستعراض الدوري الشامل بموجب الفقرة ١٥(ب) و(ج) من قرار مجلس حقوق الإنسان ١/٥؛

(و) المشاركة النشطة فيما يُعقد من نقاشات وحلقات حوارية في إطار المجلس؛

(ز) الدفاع عن نهج التعاون وعدم التسييس والحوار المحترم بين الدول في مجال حقوق الإنسان؛

(ح) إدانة الاتجاه المتزايد نحو إعادة فرض المواجهات وازدواجية المعايير في أعمال مجلس حقوق الإنسان، مثلما حدث مع لجنة حقوق الإنسان؛

(ط) تحسين مستوى التمثيل في التكوين الجغرافي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛

(ي) زيادة مستوى الشفافية والتوازن في تخصيص الموارد لممثلي الإجراءات المواضيعية؛

(ك) احترام مبدأ التوزيع الجغرافي العادل في اختيار ممثلي الإجراءات المواضيعية والالتزام الصارم بمدونة قواعد السلوك؛

(ل) عدم استخدام التبرعات المخصصة لأنشطة أو ولايات محددة؛

(م) التطرّق الشامل على قدم المساواة لكل فئات حقوق الإنسان وإيلاء اهتمام خاص للحق في التنمية.

رابعاً- الأولويات والعقبات والمشاكل

١٦٣- تبرز أولويات كوبا في مجال حقوق الإنسان فيما يلي:

(أ) توطيد الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها ومواصلة توسيع مظلة العدالة الاجتماعية؛

(ب) تعزيز تمتع الجميع بحقوق الإنسان كافة وحمايتها؛

(ج) مواصلة تحسين النظام السياسي الكوبي، بالدفاع عن قيم المجتمع الكوبي والوحدة الوطنية والتشجيع على توطيد الديمقراطية؛

(د) زيادة تعضيد المشاركة الشعبية في العمليات الانتخابية وعمليات اتخاذ القرارات؛

(هـ) تعزيز إمكانية اطّلاع جميع الأشخاص على المعلومات وإمكانية وصولهم إلى الثقافة؛

(و) مواصلة إدانة حصار الولايات المتحدة الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا[١٢١]، الذي أجمعت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة تقريباً على إدانته. إذ ينتهك هذا الحصار حقوق الإنسان للشعب الكوبي بأسره ويشكل عملاً من أعمال الإبادة الجماعية، بمقتضى أحكام اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٨ لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها؛

(ز) توطيد الدفاع الوطني والأمن القومي للتصدي لمآرب الولايات المتحدة في تدمير النظام الدستوري النافذ، وفرض مشروعها، مشروع الهيمنة، الذي يعزز عدم المساواة والظلم؛

(ح) الإسهام في تعزيز نظام حقوق الإنسان للأمم المتحدة ليعمل على أساس مبدأي عدم التسييس والتعاون؛

(ط) مواصلة كوبا التعاون الدولي مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقديم مساعدتها التضامنية المتواضعة إلى بلدان أخرى.

١٦٤- أما عن المشاكل والعقبات المعوِّقة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في كوبا، فهي كالتالي:

(أ) استمرار سياسة العداء والحصار والعدوان التي تنتهجها حكومات الولايات المتحدة المتعاقبة[١٢٢]؛

(ب) وجود قاعدة غوانتانامو البحرية، وهي جزء من الإقليم الوطني احتلته الولايات المتحدة على نحو غير شرعي، وتدير فيه مركزاً دولياً للتعذيب وغيره من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية؛

(ج) ما يُشن ضد كوبا من حملات سياسية إعلامية تُنكر أو تشوّه ما حققه البلد من إنجازات وتؤثر سلباً على آلية حقوق الإنسان لمنظمة الأمم المتحدة؛

(د) انتشار آفة الإرهاب بتعزيزٍ وتنظيم وتمويل من الولايات المتحدة[١٢٣] أو انطلاقاً من إقليمها. بيد أن خمسة مناضلين كوبيين ضد الإرهاب ومدافعين عن حقوق الإنسان للشعبين الكوبي والأمريكي ما زالوا محتجزين تعسفياً في الولايات المتحدة وخاضعين، هم وأسرهم على حد سواء، لأقسى ضروب التعذيب النفسي؛

(هـ) قيام الولايات المتحدة بتجنيد عملاء في البلد يعملون ضد حرية الشعب الكوبي في تقرير مصيره وضد الأمن القومي للبلد ووحدة إقليمه الوطني، والإبقاء عليهم، واستخدامهم؛

(و) زيادة ما ترصده حكومة الولايات المتحدة من أموال وما تستخدمه من وسائل[١٢٤] لتقويض النظام الدستوري الذي صدّق عليه الشعب الكوبي وتدميره.

خامساً- الاستنتاجات

١٦٥- ستواصل كوبا استطلاع الخيارات الممكنة لتحسين نظامها الحالي لحماية حقوق الإنسان. كما ستواصل توسيع نطاق التعاون الدولي مع آلية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وستقدم مساعدتها التضامنية المتواضعة لمن يطلبها من البلدان. وستكون كوبا مستعدةً على الدوام للمشاركة في حوارٍ صريحٍ وحقيقي في مجال حقوق الإنسان، عن طريق آلية الاستعراض الدوري الشامل أو غيرها من الآليات الكائنة، على أساس احترام كامل كرامتها وسيادتها.

Notes

[1] Recomendaciones 58, 59 y 60 realizadas a Cuba en su examen periódico durante el primer ciclo.

[2] Informe Nacional de Cuba al mecanismo del Examen Periódico Universal del Consejo de Derechos Humanos de las Naciones Unidas. A/HRC/WG.6/4/CUB/1 de 4 de noviembre de 2008. El primer informe de Cuba al EPU se presentó en febrero de 2009 en el Consejo de Derechos Humanos.

[3] El ámbito de aplicación de este informe no incluye el territorio ilegalmente ocupado por la Base Naval de Estados Unidos en Guantánamo, donde se priva al pueblo cubano de ejercer su soberanía y dentro de cuyo perímetro se ha instalado el mundialmente repudiado centro de detenciones arbitrarias y torturas.

[4] Recomendaciones 1, 2, 3, 4, y 36. Esta última fue de las respondidas por Cuba en el 2009.

[5] El marco jurídico se conforma por la Constitución de la República, así como otras normas sustantivas y procesales vigentes a nivel nacional, a saber: La Ley 59 de 16 de julio de 1987 (Código Civil); la Ley 49 de 28 de diciembre de 1984 (Código de Trabajo); la Ley 81 (Ley del Medio Ambiente); la Ley 14 de 1977 (Ley de Derecho de Autor); la Ley No. 24 de 1979 (Ley de Seguridad Social); la Ley No. 1289 de 1975 (Código de Familia); la Ley No. 16 de 1978 (Código de la Niñez y la Juventud); la Ley 62 de 1987 (Código Penal); la Ley No. 7 de 1977, modificada por el Decreto-Ley 241, de 26 de septiembre del 2006 (Ley de Procedimiento Civil, Administrativo, Laboral y Económico; la Ley No.5 de 1977 (Ley de Procedimiento Penal) y otras leyes, complementan y establecen garantías al ejercicio en Cuba de todos los derechos humanos.

[6] Cuba es Estado parte de numerosos instrumentos internacionales en la materia, entre ellos: la Convención Internacional sobre la Eliminación de todas las Formas de Discriminación Racial; la Convención sobre la Eliminación de Todas las Formas de Discriminación contra la Mujer; la Convención sobre los Derechos del Niño; el Protocolo Facultativo de la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la venta de niños, la prostitución infantil y la utilización de niños en la pornografía; el Protocolo Facultativo de la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la participación de niños en conflictos armados; la Convención Internacional sobre la Represión y el Castigo del Crimen del Apartheid; la Convención de la UNESCO contra la discriminación en la educación; la Convención contra la Tortura y Otros Tratos o Penas, Crueles, Inhumanos o Degradantes; la Convención Internacional contra el Reclutamiento, la Utilización, la Financiación y el Entrenamiento de Mercenarios. En febrero de 2008, Cuba firmó el Pacto Internacional de Derechos Civiles y Políticos y el Pacto Internacional de Derechos Económicos, Sociales y Culturales.

[7] En el primer ciclo del EPU se informó ampliamente de la base legislativa que condujo a la elaboración y fundamentación de los derechos humanos, lo cual puede consultarse en el informe nacional de Cuba (documento A/HRC/WG.6/4/CUB/1).

[8] En la actualidad se trabaja en la elaboración o modificación de varias propuestas legislativas entre las que se destacan: El Código Penal, la Ley de Procedimiento Penal, la Ley de Ejecución de Sanción, la Ley de Policía, el Código Contravencional, la Ley sobre el Tratamiento a las niñas y niños infractores de la Ley Penal, entre otras.

[9] En el año 2012, se adoptó la Resolución No.2 de la Fiscalía General de la República mediante la cual se creó un Departamento especializado a nivel nacional, provincial y municipal para perfeccionar el proceso de Atención a la Población en la presentación de quejas, reclamaciones y denuncias. Entre el año 2007 y 2011, fueron atendidas por la Fiscalía un total de 419 mil 937 personas siendo tramitados sus asuntos y habiéndole asistido la razón al 26%.

[10] En el año 2010, se adoptó la Instrucción No. 201 del Tribunal Supremo sobre el control, influencia y atención a sancionados que cumplen en libertad. En el 2011, se adoptó la Instrucción No. 211 , sobre la Metodología para la celebración del juicio oral. Además, en marzo de 2012, el Tribunal Supremo Popular adoptó el Acuerdo No.72, mediante el cual se dispuso la aplicación de las Reglas de Brasilia para las Personas en Condiciones de Vulnerabilidad, para brindar mayores garantías a los derechos de las personas en los procesos judiciales.

[11] Recomendaciones 5 y 38.

[12] Las tasas de ocurrencia de asesinatos, homicidios y violaciones representaron en el 2011 el 3,3, el 1,9 y el 8,9 por cada 100 mil habitantes, respectivamente.

[13] Recomendación 6, así como la 15 de las respondidas por Cuba en 2009.

[14] Coordinador Nacional del Proyecto de Divulgación de los Derechos de la Niñez.

[15] El Sistema de la Radio Cubana cuenta con 133 programas dirigidos a los niños. El 50 % de los programas dirigidos a la niñez cuentan con la colaboración activa de los propios niños en la realización y confección de estos programas. De las 96 emisoras de la Radio Cubana, el 32% desarrollan círculos de interés con la propia niñez, donde trabajan diferentes especialidades.

[16] Mediante la Instrucción 216 del Tribunal Supremo, se brindó mayor importancia a los procesos que involucren a niños, niñas y adolescentes. Se confirieron amplias posibilidades de interacción de los tribunales con las partes, mecanismos que se corresponden con las actuales tendencias del Derecho Procesal, y con los compromisos contraídos por Cuba al ratificar en 1991 la Convención Internacional de los Derechos del Niño y los que por similar razón derivaron en el Plan de Acción Nacional de Seguimiento a la Conferencia de Beijing, a fin de garantizar el ejercicio pleno y efectivo de los derechos y garantías de los destinatarios de la gestión judicial.

[17] Dicha metodología consiste en el establecimiento de “Reglas mínimas para la escucha de los menores de edad” y “Reglas para la constitución y funcionamiento del Equipo multidisciplinario en el procedimiento de familia, con la proforma de dictamen”.
[18] Reglas Básicas de Acceso a la Justicia de las Personas Vulnerables.
[19] Recomendación 18.
[20] Ley 16 del 28 de junio de 1978.
[21] Recomendación 7.
[22] El Subprograma Institucional cuenta con Hogares de Ancianos en los que hay predominio de hombres (65%) y del grupo de edad de 75 a 99 años (62.63%). Cuenta con 40 centenarios (0.52%). Es una población con algún tipo de discapacidad (71 %), donde el 41 % tiene discapacidad físico-motora y el 30 % discapacidad mental, con algunos casos de discapacidad sensorial.
[23] El Subprograma Hospitalario cuenta con 32 servicios hospitalarios de Geriatría. Además, existe un Centro de Investigaciones sobre Longevidad y Envejecimiento (CITED).
[24] Existen 444 Equipos Multidisciplinarios de Atención Gerontológica (EMAG) en cada policlínico, que garantizan la atención a los adultos mayores frágiles y en estado de necesidad. Existen 224 Casas de Abuelos con 6 300 beneficiarios.
[25] En la actualidad existen 12 438 Círculos de Abuelos. Estos Círculos son una modalidad de atención y socialización de los adultos mayores en la comunidad.
[26] Las casas del Abuelo son instituciones sociales que brindan atención integral diurna a los ancianos carentes de amparo filial en absoluto o de familiares que no pueden atenderlos durante el día. En estos centros se les proporciona alimentación, asistencia médica y otros servicios de atención que satisface las necesidades de estos adultos mayores y la demanda de familiares interesados en acceder a un servicio de atención a tiempo parcial.
[27] Este tipo de atención para los adultos mayores se ofrece a aquellos que viven solos o con otros ancianos. Son atendidos en esta modalidad 118 141 adultos mayores por 7 500 asistentes sociales domiciliarios que existen en todo el país.
[28] Las 115 Escuelas de Cuidadores entrenan a las familias en el cuidado de los ancianos.
[29] Hay 35 580 comedores de atención a la familia en el país y tiene el objetivo de asegurar la alimentación y el estado nutricional a un precio módico.
[30] Han graduado a 17 000 adultos mayores.
[31] Recomendación 41.
[32] Ver nota 18.
[33] Resolución No. 14 del 2011 de la Ministra de Trabajo y Seguridad Social.
[34] En la Educación General se encuentran atendidos 3 582 niños, adolescentes y jóvenes con necesidades educativas especiales.
[35] Entre las nuevas tecnologías están la pantalla táctil, visual voz; interruptores; teclado inteligente; scanner; y la imprenta Braille.
[36] Recomendaciones 39, 40, 43, 48. Recomendación 12 de las respondidas por Cuba en 2009.
[37] Además las mujeres constituyen el 28,6% de los ministros (8 Ministras) y el 35,6% de los Viceministros (42 Viceministras).
[38] Las mujeres son mayoría en los sectores de la educación (72%) y en la salud (69.8%), el 60% de los médicos y el 85,7% del personal de enfermería, constituyen además el 69,3% de los Médicos Generales Integrales. Asimismo, las mujeres son el 53,3 % de los ocupados en el sistema de las ciencias, las innovaciones y las tecnologías, siendo el 48,5% de ellas investigadoras. En las unidades de ciencia y técnica son también el 49,4% de los investigadores. Han irrumpido en muchos sectores que tradicionalmente eran de hombres e incluso ocupan en ellos puestos de dirección. Un ejemplo palpable es la judicatura, donde las mujeres son el 77,5% de los jueces profesionales.
[39] Recomendaciones 47 y 48.
[40] El Tercer Informe de Cuba sobre el cumplimiento de los ODM puede encontrarse en los sitios web (http://www.cubaminrex.com) y (http://www.one.cu).
[41] Recomendaciones 25, 27, 28, 48 y 50.
[42] En Cuba funcionan más de 11 mil Consultorios del Médico y Enfermera de la Familia.
[43] Los niños cubanos se inmunizan contra la tuberculosis, hepatitis B, difteria, tosferina, tétanos, meningocóccica B y C, parotiditis, rubeola, sarampión, poliomielitis, las causadas por haemophilus influenzae, y la vacuna contra la fiebre tifoidea.
[44] Entre los medicamentos que han tenido una gran repercusión están el PPG (policosanol), la Estreptoquinasa Recombinante, el Citoprop-P y el Heberprot, para el tratamiento del pie diabético. Se pueden citar además, el Leuferon Colirio, la Eritropoyetina, el Intaccglobín y el Factor de Transferencia.

[45] Recomendación 27.

[46] Entre los espacios de creación conjunta para la respuesta al VIH/SIDA se encuentran el Grupo Operativo para el Enfrentamiento y Lucha contra el sida (GOPELS), el Mecanismo de Coordinación de País, la Comisión Técnica de SIDA, Grupo Técnico de ONUSIDA y las Reuniones Nacionales de PVIH y promotores HSH, jóvenes, promotores de condones, y más recientemente de mujeres seropositivas.

[47] Recomendaciones 6, 48, 50, 55.

[48] En el 2010, la Tasa neta de matrícula en la Enseñanza primaria era del 99,5% comprendido de 6 a 11 años y el 99,4% de los alumnos que inician el primer grado culminan la Educación primaria (retención en el ciclo).

[49] Desde el año 1961 hasta la actualidad se han graduado de los dos niveles de enseñanza un total de 2 891 790 personas adultas.

[50] Recomendaciones 9, 10, 44.

[51] Anualmente se realiza, durante una semana, el Seminario Nacional para Educadores (por televisión), donde siempre se incluye un tema relacionado con la formación de valores y los derechos humanos. Existe una programación habitual televisiva dirigida a la preparación de los docentes, mediante un espacio denominado *Para ti Maestro*, que se transmite por el Canal Educativo. En el curso escolar 2011-2012 se transmitió el programa *La educación de los niños, adolescentes y jóvenes para un mundo sostenible*.

[52] Entre los temas que se trabajan a través de postgrados, cursos y conferencias están la tutela efectiva de los derechos; el conocimiento y aplicación de la Constitución; el tratamiento de principios jurídicos como la legalidad y la igualdad; la protección de los derechos a determinados grupos poblacionales como son las mujeres, las personas LGTB y los procesos jurídicos penal, civil, familiar, laboral, económico.

[53] Recomendación 50.

[54] Estos ejes temáticos son: la Salud Ambiental (Higiene Personal y Colectiva); la Educación Nutricional e Higiene de los Alimentos; la Educación antitabáquica, antialcohólica y prevención de otras adicciones; la Educación Sexual y la Prevención de las ITS/VIH/Sida; la Prevención de accidentes y la Educación Vial; la Convivencia y Comunicación y la Medicina Natural y Tradicional.

[55] Recomendaciones 16 y 45.

[56] Recomendaciones 8 y 54.

[57] Decreto Ley 289 “De los Créditos a las personas Naturales y otros Servicios Bancarios” del 28 de octubre de 2011.

[58] El Reglamento aprobado por el Comité Ejecutivo del Consejo de Ministros concede prioridades a la hora de otorgar dichos subsidios, las cuales benefician en primer lugar a las familias afectadas por catástrofes y los casos sociales críticos.

[59] De ellos 2 870 873 USD fueron aportados por la colaboración multilateral.

[60] Recomendaciones 51 y 53.

[61] Para la recomendación relativa a este derecho están vigentes las consideraciones de Cuba acerca del informe de la visita al país del Relator Especial del Consejo de Derechos Humanos sobre el Derecho a la Alimentación. (A/HRC/7/5/Add. 3).

[62] Diversas regulaciones se han adoptado para ampliar el objeto social del sistema cooperativo. Las Resoluciones No 971/2008, del 25 de noviembre del 2008, la No 982/2011, del 8 de agosto del 2011 y la No. 574/212, del 13 de agosto del 2012, y las Resoluciones No 90/11 del Banco Central de Cuba, la No 122/11 del Ministerio de la Agricultura, la No 369/11 del Ministerio de Finanzas y Precios y la No 121/11 del Ministerio del Turismo en la Gaceta Oficial No. 038 Extraordinaria de 15 de Noviembre de 2011 que autoriza a comercializar, de forma mayorista, productos agrícolas al sector del turismo.

[63] Todas estas formas de producción ejercen la democracia cooperativa a través de las asambleas de asociados que se reúnen sistemáticamente. Poseen un reglamento interno que rige su funcionamiento y el Estado las apoya con créditos, semillas, precios justos y maquinarias, respetando su autonomía.

[64] El Decreto Ley 259 promulgado el 8 de julio de 2008, dispuso la entrega de tierras ociosas en usufructo a personas naturales y jurídicas.

[65] Hasta el 31 de enero de 2011 se habían entregado a 161 207 personas naturales un total de 1 288 746.5 hectáreas, de las cuales se han puesto en uso 1 013 508,6 para un 78.6 %, principalmente para ganadería vacuna, cultivos varios y arroz.

[66] Hasta enero de 2011 se habían entregado a 2 525 personas jurídicas 151 344.5 hectáreas, de las cuales se han puesto en uso 111 257.6 para un 73.5 % principalmente para ganadería vacuna y cultivos varios. De los 2 525 Expedientes de solicitud aprobados para las personas jurídicas, 1 565 son del sistema cooperativo para un 62 %.

[67] La agricultura urbana se desarrolla bajo el sistema de Oferta y Demanda a los consumidores. En el 2011 existían 3 305 organopónicos, 6453 huertos y 294 sistemas de cultivos semi-protegidos . La Agricultura Suburbana o Peri-urbana se desarrolla en un radio de acción entre 10 y 15 kilómetros alrededor de las poblaciones para propiciar un mayor acceso a los alimentos y racionalizar el gasto de recursos en transporte.

[68] Recomendación 19.

[69] El país contaba al cierre de 2011 con 783 000 computadoras personales, . De ellas se estima que 18% están en los hogares y más del 33% en sectores sociales de la salud, la educación y la cultura. A su vez, 2 610 000 usuarios utilizan los servicios de Internet, de ellos 622 000 con navegación plena. Hay un total de 2 285 dominios registrados bajo el .cu y existían más de 500 000 páginas cubanas disponibles en Internet.

[70] El bloqueo impuesto por los Estados Unidos afecta el acceso a Internet, con restricciones por disponibilidad de ancho de banda y elevados costos de conexión, actualmente sólo es posible a través de satélite. Cuba no puede acceder a tecnologías, programas y aplicaciones informáticas, incluyendo software libre de compañías norteamericanas.

[71] Ver nota 69.

[72] Recomendación 42. Recomendación 13 de las respondidas por Cuba en 2009.

[73] Recomendación 46.

[74] Recomendación 17.

[75] En el 2010, el Estado destinó 4 762 millones de pesos a los gastos del régimen de Seguridad Social para beneficiar a 1 649 710 jubilados y pensionados, y sufragó 402.9 millones de pesos para los gastos de Asistencia Social, que protegieron a 118 089 familias y 185 719 beneficiarios protegidos.

[76] Entre la ampliación de esos derechos están la extensión del derecho a la protección mediante pensión a los huérfanos de ambos padres, a mayores de 17 años que se encuentren estudiando en cursos regulares; se reconoció el derecho del viudo de 65 años o más, o incapacitado para el trabajo, y que dependiera del cónyuge, a simultanear su pensión con la pensión que generó la fallecida, beneficio que sólo se concedía a las viudas, entre otros derechos. La referida Ley ratificó que el régimen general de seguridad social ofrece protección al trabajador en los casos de enfermedad y accidente de origen común o profesional, maternidad, invalidez y vejez y, en caso de muerte, a su familia. De igual forma mantuvo el régimen de asistencia social que brinda protección a cualquier persona no apta para trabajar que carezca de familiares en condiciones de prestarle ayuda.

[77] Son prestaciones monetarias que se conceden por el término de un año o superior a éste, cuando se demuestra la incapacidad de los miembros del núcleo familiar para incorporarse al empleo, motivado por situaciones de salud, discapacidad u otras causas que lo justifiquen, se verifique insuficiencia de ingresos para asumir la alimentación, medicamentos, el pago de los servicios básicos, y la carencia de familiares obligados a prestar ayuda. Son protegidos en la actualidad (hasta octubre del 2011) un total de 108 942 familias.

[78] Consiste en atenciones y cuidados básicos de carácter personal, doméstico y social, que se dispensa en el domicilio del beneficiario y que procura apoyos complementarios a personas cuyo grado de discapacidad y/o validismo, le impidan un normal desempeño de sus actividades de la vida diaria. El Servicio ha sido priorizado para la protección de aquellos adultos mayores con discapacidad severa que no cuentan con amparo filial, considerándose éste el sector más necesitado de atención especializada. Son protegidos en la actualidad (hasta el mes de octubre del 2011) un total de 3,666 beneficiarios.

[79] Consiste en proporcionar a adultos mayores, personas con discapacidad y otras personas, la alimentación requerida para elevar su calidad de vida. Tiene como objetivo garantizar el sustento alimentario básico a las personas que lo requieran, mediante la oferta de alimentos elaborados y asimismo en la adquisición de alimentos para una dieta adecuada.

[80] Las madres de hijos con discapacidad severa que pierden el vínculo laboral para dedicarse al cuidado de su hijo, por constituir la garantía de su debida atención, se le considera ése como su empleo y en consecuencia reciben una prestación monetaria temporal. Se reconoce el tiempo dedicado al cuidado de su hijo como años de servicios, a los fines de la jubilación. Son protegidas en la actualidad (hasta el mes de octubre del 2011) con esta modalidad de protección, un total de 4,264 madres.

[81] Recomendación 56.

[82] Existen 310 librerías, 18 casas de la trova, 464 salas de video - incluyendo 334 en los videoclubes juveniles -, 356 bibliotecas públicas, 267 museos y 2 carpas de circo. Más de 2 500 promotores culturales profesionales se desempeñan en Consejos Populares, circunscripciones y asentamientos poblacionales.

[83] Recomendaciones 5 y 38.

[84] La mayor responsabilidad se estableció en los Ministerios de Salud, Educación y Cultura, así como en organizaciones de la sociedad civil como la Federación de Mujeres Cubanas y la Unión de Jóvenes Comunistas.

[85] Lesbianas, Gay, Transexuales y Bisexuales.

[86] Recomendaciones 11 y 20.

[87] El Marco de Acción de Hyogo es el instrumento más importante para la implementación de la reducción del riesgo de desastres que adoptaron los Estados miembros de las Naciones Unidas.

[88] Se fortalecieron los sectores claves de medioambiente, vivienda, salud, planificación física, educación, agua y agricultura, entre otros, con el objetivo de permitir a las comunidades su independencia. Se trabajó sobre la base del principio de generación territorial distribuida y se instalaron grupos electrógenos de emergencia en objetivos económicos y sociales vitales.

[89] Cuba creó 57 Centros de Gestión para la Reducción del Riesgo con el apoyo, fundamentalmente, del Programa de Naciones Unidas para el Desarrollo (PNUD). De ellos, 6 a nivel provincial y 51 municipal con 201 Puntos de Alerta Temprana a nivel comunitario (Consejo Popular), y se han instalado 61 sistemas de información geográfica. Además, fueron instalados 89 puntos de alerta y sensores automáticos en ocho cuencas del país.

[90] Los Acuerdos de cooperación son con Rusia, Ecuador, Argentina y Haití. Los cinco proyectos son con El Salvador, Nicaragua, Guatemala, Haití, República Dominicana y Uruguay.

[91] Recomendaciones 21, 22, 23, 24, 25, 26, 30 y 33.

[92] Entre estos estuvieron cubrir las posiciones de la brigada médica con graduados de la Escuela Latinoamericana de Medicina; disponer que un mismo profesional asumiera varias actividades; sustituir a especialistas en anestesia, radiología y fisiatría, por tecnólogos y licenciados de estos perfiles; negociar con la contraparte la cancelación de servicios que no se emplearan eficientemente, etc.

[93] En el estudio se detectaron por países las siguientes cifras de población con alguna discapacidad: Venezuela: 336 270; Ecuador: 279 228; Bolivia 82 087; Nicaragua: 126 313 y San Vicente y las Granadinas 2195, lo que evidenció una tasa de 1.54 discapacitados por cada 100 habitantes.

[94] En el Estudio Clínico Genético Psicosocial a las Personas con discapacidad, mental y motora participaron Genetistas, Defectólogos, Otorrinolaringólogos, Psicólogos, Ortopédicos, Neurofisiatras, entre otras especialidades.

[95] Entre las estrategias que se aplican para lograr la sostenibilidad se encuentran: garantizar la permanencia de las brigadas médicas cubanas, proteger la docencia y otros programas como la Operación Milagro y el estudio de discapacitados; sustituir unas especialidades por otras factibles para Cuba; diversificar los recursos humanos disponibles, incorporando a las misiones técnicos y licenciados, así como profesores consultantes y titulares en aras de proteger la docencia y mantener su calidad; ente otras.

[96] El contingente internacionalista “Henry Reeve” fue constituido el 19 de septiembre de 2005. Han prestado colaboración miles de colaboradores cubanos: 688 en Guatemala, 2 564 en Pakistán, 602 en Bolivia, 135 en Indonesia, 54 en México, 79 en Perú, 35 en China. En noviembre del 2009 se envió una brigada emergente para El Salvador con 16 colaboradores, en enero del 2010 otra con 1 196 para Haití y en marzo de ese año 68 para Chile.

[97] Además, con la Operación Milagro en Haití se han realizado 55 402 intervenciones quirúrgicas para devolver la visión a personas con catarata u otras enfermedades de la visión.

[98] En enero de 2010, al producirse el terremoto en Haití, se encontraban trabajando en ese país 367 colaboradores cubanos, cifra que se incrementó a 1 564 con los integrantes de la Brigada “Henry Reeve”.

[99] En 1999 Cuba recibe 132 jóvenes haitianos para realizar estudios de medicina, en el 2011 se inaugura la Facultad de Ciencias de Salud en Haití con profesores cubanos, y en el 2004, 321 estudiantes de dicho centro se trasladan a Santiago de Cuba para finalizar sus estudios.

[100] Recomendaciones 22, 23, 31, 48 y 50.

[101] El programa se imparte en varios idiomas: español (12 versiones); inglés (1); portugués (2) y en lenguas originarias como aymara(1); quechua (1); guaraní(1); tetum(1); suahili(1); creol(1) y se prevé hacerlo en bambaran (1).

[102] Con Bolivia y México se firmaron convenios para la Educación Especial.

[103] Entre ellos se encuentran Angola, Mozambique, Laos, El Salvador, Colombia, Guatemala, Panamá, México, Chile, Perú.

[104] Instituto Pedagógico Latinoamericano y Caribeño (IPLAC), Centro de Referencia Latinoamericano para la Educación Especial (CELAEE), Centro de Referencia Latinoamericano para la Educación Preescolar (CELEP), Instituto Central de Ciencias Pedagógicas (ICCP), Centro de Idiomas y Computación para extranjeros "José Martí" (CICE) y 16 Universidades Pedagógicas (UCP) en todo el país.

[105] Se presta colaboración en seis países: Haití. (4), Angola (5), Mozambique (3), Mali (16), Timor Leste (4) y Pakistán (3).

[106] En Venezuela se inició la Misión Cultura Corazón Adentro el 26 de abril de 2008.

[107] Recomendaciones 13 y 14.

[108] Cuba igualmente ha respaldado iniciativas y promovido pronunciamientos en el marco del MNOAL a favor del reconocimiento y admisión del Estado de Palestina en la ONU y en contra de la ocupación israelí. Cuba es Vicepresidente del Comité para el ejercicio inalienable de los derechos del pueblo palestino y Vicepresidente del Comité Especial de Descolonización de las Naciones Unidas. Además, el país es miembro del Comité sobre Palestina del MNOAL.

[109] "Prácticas israelíes que afectan a los derechos humanos del pueblo palestino en el territorio palestino ocupado, incluida Jerusalén Oriental"; "Los asentamientos israelíes en el territorio palestino ocupado, incluida Jerusalén Oriental, y en el Golán sirio ocupado"; "Aplicabilidad del Convenio de Ginebra relativo a la protección debida a las personas civiles en tiempo de guerra, de 12 de agosto de 1949, al territorio palestino ocupado, incluida Jerusalén Oriental, y a los demás territorios árabes ocupados" y "Labor del Comité Especial encargado de investigar las prácticas israelíes que afecten a los derechos humanos del pueblo palestino y otros habitantes árabes de los territorios ocupados".

[110] Cuba ha denunciado reiteradamente la situación colonial en la que Estados Unidos mantiene sometido al pueblo puertorriqueño, negándole el ejercicio del derecho inalienable a la libre determinación y la independencia plenas.

[111] La postura de Cuba parte del pleno respeto a la resolución 1514 (XV) de la AGNU y las 30 resoluciones y decisiones aprobadas por el Comité Especial de descolonización relativas a Puerto Rico.

[112] Recomendaciones 34, 36, 37, 53. Recomendaciones 1, 5, 8, 9, 10 y 11 de las respondidas por Cuba en 2009.

[113] La elaboración de estos informes contribuyó al fortalecimiento del marco institucional de derechos humanos en Cuba. Asimismo, contribuyó a crear las herramientas y la adopción de medidas a nivel nacional para dar seguimiento a las recomendaciones y observaciones finales de los órganos de tratados.

[114] Estos informes son: el segundo informe periódico al Comité de los Derechos del Niño (2011), los informes combinados del 14º al 18º al Comité para la Eliminación de la Discriminación Racial (2011) y los informes combinados segundo, tercero y cuarto al Comité contra la Tortura (2012).

[115] Estos informes son: los informes periódicos combinados séptimo y octavo en virtud de la Convención sobre la eliminación de todas las formas de discriminación contra la mujer (2010), y el informe inicial en virtud del Protocolo Facultativo de la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la participación de los niños en los conflictos armados (2011).

[116] Cuba es parte de los siguientes instrumentos internacionales en materia de derechos humanos: Convención Internacional para la Eliminación de todas las Formas de Discriminación Racial, Convención Internacional sobre la Represión y el Castigo del Crimen del Apartheid, Convenio de la OIT (No. 100) sobre la igualdad de remuneración para hombres y mujeres, Convención de la UNESCO contra la discriminación en la educación, Convenio de la OIT (No. 111) relativo a la discriminación en materia de empleo y ocupación, Convención Internacional contra el Apartheid en los Deportes, Convención para la Prevención y la Sanción del Delito de Genocidio, Convención sobre la Imprescriptibilidad de los Crímenes de Guerra y de los Crímenes de Lesa Humanidad, Convención contra la tortura y otros tratos o penas crueles, inhumanos o degradantes, Convención suplementaria sobre la Abolición de la Esclavitud, la Trata de Esclavos y las Instituciones y Prácticas Análogas, Convenio para la Represión de la Trata de Personas y de la Explotación de la Prostitución Ajena, Convenio de la OIT (No. 29) relativo al trabajo forzoso , Convenio de la OIT (No. 105) relativo a la abolición del trabajo forzoso, Convención sobre el Derecho Internacional de Rectificación, Convenio de la OIT (No. 11) sobre el derecho de asociación y de coalición de los trabajadores agrícolas , Convenio de la OIT (No. 87) sobre la libertad sindical y la protección del derecho de sindicación, Convenio de la OIT (No. 98) relativo a la aplicación de los principios del

derecho de sindicación y de negociación colectiva, Convenio de la OIT (No. 122) relativo a la política de empleo, Convenio de la OIT (No. 135) relativo a la protección y facilidades que deben otorgarse a los representantes de los trabajadores, Convenio de la OIT (No. 141) sobre las organizaciones de trabajadores rurales y su función en el desarrollo económico y social, Convenio de la OIT (No. 151) relativo a la protección del derecho de sindicación y los procedimientos para determinar las condiciones de empleo en el Servicio Público, Convención sobre los Derechos Políticos de la Mujer, Convención sobre la Nacionalidad de la Mujer Casada, Convención sobre el Consentimiento para el Matrimonio, la Edad Mínima para Contraer Matrimonio y el Registro de los Matrimonios, Convención para la eliminación de todas las formas de discriminación contra la mujer, Convención sobre los Derechos del Niño, Protocolo Facultativo a la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la venta de niños, la pornografía y la prostitución infantiles, Protocolo Facultativo a la Convención sobre los Derechos del Niño relativo a la Participación de los Niños en los Conflictos Armados, Convenio de la OIT (No. 138) relativo a la edad mínima de admisión al empleo, Convenio de Ginebra para aliviar la suerte que corren los heridos y los enfermos de las fuerzas armadas en campaña, Convenio de Ginebra para aliviar la suerte que corren los heridos, los enfermos y los náufragos de las fuerzas armadas en el mar, Convenio de Ginebra relativo al tratamiento a los prisioneros de guerra, Convenio de Ginebra relativo a la protección debida de las personas civiles en tiempo de guerra, Protocolo Adicional a los Convenios de Ginebra del 12 de agosto de 1949 relativo a la protección de las víctimas en conflictos armados internacionales, Convención para la Protección de todas las Personas contra las Desapariciones Forzadas, Convención sobre los Derechos de las Personas con Discapacidad, Segundo Protocolo Adicional a los Convenios de Ginebra del 12 de agosto de 1949 relativo a la protección de las víctimas en conflictos armados sin carácter internacional, Protocolo de la UNESCO instituyendo una Comisión de buenos oficios y conciliación que será responsable de buscar el arreglo de cualquier disputa que puede aflorar entre los Estados Partes de la Convención contra la Discriminación en la Educación, Convención Internacional para la represión de los atentados terroristas cometidos con bombas, Convención Internacional para la represión de la financiación del terrorismo, Protocolo para modificar la Convención sobre la Esclavitud, Convención para la protección de las expresiones de diversidad cultural.

[117] Estos son los Pactos de Derechos Humanos; el Protocolo para prevenir, reprimir y sancionar la trata de personas, especialmente mujeres y niños, que complementa la Convención de las Naciones Unidas contra la Delincuencia Organizada Transnacional; el Protocolo contra el tráfico Ilícito de migrantes por tierra, mar y aire que complementa la Convención de las Naciones Unidas contra la Delincuencia Organizada Transnacional; Protocolo sobre el Estatuto de Refugiados; Convenio 182 de la OIT sobre las peores formas de trabajo infantil y la acción inmediata para su eliminación; Convenio Iberoamericano de Seguridad Social.

[118] Cuba preserva su capacidad soberana de invitar, según considere oportuno, a cualquier titular. Se tendrá presente tanto la capacidad de asegurar el cumplimiento exitoso de los programas que requieren las visitas, como el impacto y contribución que las mismas puedan realizar al país y a la promoción de los derechos humanos en otras partes del mundo.

[119] Recomendación 35.

[120] Cuba continúa presentando diversas resoluciones en el Consejo de Derechos Humanos y en la Tercera Comisión de la AGNU, tales como: “El derecho a la alimentación”, “Composición del personal de la Alta Comisionada para los Derechos Humanos”, “El Foro social”, “Promoción del disfrute de los derechos culturales de todos y respeto de la diversidad cultural” , “Los Derechos Humanos y la solidaridad internacional”, “El uso de mercenarios como medio de violación de los derechos humanos y obstaculizar el ejercicio del derecho de los pueblos a la libre determinación”, “La promoción del derecho de los pueblos a la paz”, “Consecuencias de la deuda externa y de las obligaciones financieras internacionales conexas de los Estados para el pleno goce de todos los derechos humanos, sobre todo los derechos económicos, sociales y culturales”, “La promoción de un orden internacional democrático y equitativo”, “Fortalecimiento de las actividades de Naciones Unidas en el campo de los derechos humanos, a través de la promoción de la cooperación internacional y la importancia de la no selectividad, objetividad e imparcialidad”.

[121] Recomendación 12. Cuba continuará presentando en la Asamblea General de las Naciones Unidas el proyecto de resolución titulado “Necesidad de poner fin al bloqueo económico, comercial y financiero impuesto por los Estados Unidos de América contra Cuba”. Esa resolución es respaldada cada año por la abrumadora mayoría de la comunidad internacional.

[122] Esta guerra económica ha durado más de cinco décadas. Hasta diciembre de 2011, el daño económico directo causado al pueblo cubano por la aplicación del bloqueo superaba los 108 mil millones (108,000,000,000) de dólares de los Estados Unidos, a precios corrientes, en un cálculo sumamente conservador. Si se toma en consideración la depreciación del dólar frente al valor del oro en el mercado financiero internacional, la afectación a la economía cubana asciende a un billón 66 mil millones (1,066,000,000,000) de dólares de los Estados Unidos.

[123] Las invasiones mercenarias; agresiones biológicas, radiales y televisivas; aliento externo a la emigración ilegal y violenta; planes de asesinato a sus principales dirigentes; amenazas de invasión, incluida en 1962; así como sabotajes y actos terroristas que han causado numerosas víctimas y cuantiosos daños a objetivos económicos y sociales del país. Como resultado de 681 acciones terroristas y una invasión mercenaria contra el pueblo cubano, todas probadas y documentadas, se ha producido la pérdida irreparable de la vida de 3478 mujeres, hombres y niños, mientras otros 2 099 cubanos han quedado físicamente discapacitados por el resto de sus vidas.

[124] Para los años fiscales 2010 y 2011, la administración del Presidente Obama destinó 40 millones de dólares (20 millones en cada año fiscal), a través de la USAID y el Departamento de Estado, a operaciones públicas dirigidas a imponer un “cambio de régimen” en Cuba. Mucho más dinero ha sido canalizado para acciones encubiertas de sus servicios de inteligencia.